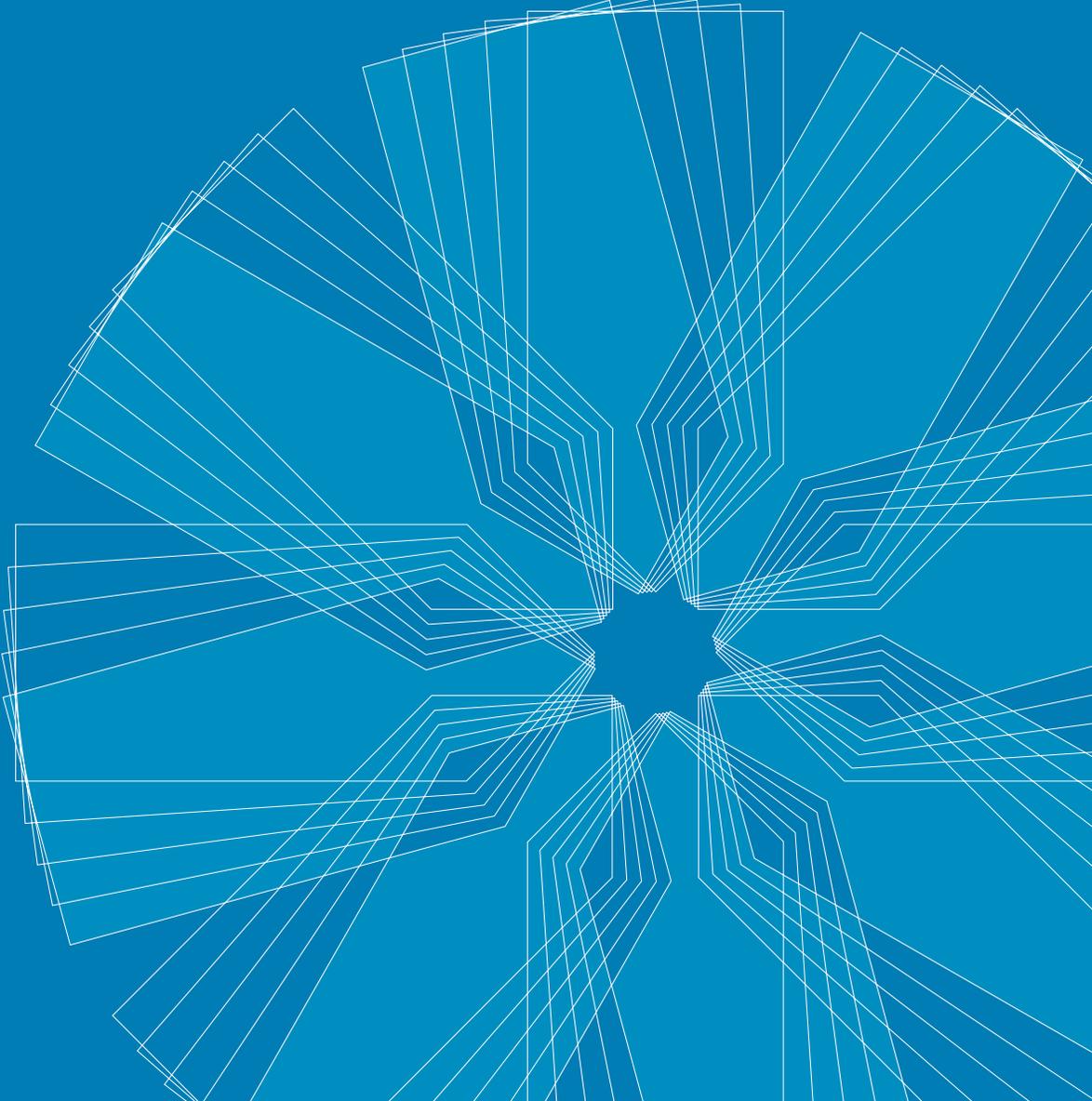


جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority



2011

تقرير
المحاسبة



جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority



2011

تقرير المحاسبة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة



الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



تقرير
المحاسبة

المحتويات

2011



09 كلمة رئيس الجهاز

10 الجزء الأول

لمحة عامة

- 1.1 الأهداف والركائز الإستراتيجية
- 2.1 الجهات الخاضعة والمهام
- 3.1 الهيكل التنظيمي
- 4.1 أولويات العمل
- 5.1 نتائج الأعمال
- 6.1 مبادئ الحوكمة والمحاسبة
- 7.1 الموظفون

22 الجزء الثاني

مجموعات المخرجات

- 1.2 التدقيق والفحص المالي
- 2.2 مراجعة الأداء والمخاطر
- 3.2 دعم المحاسبة
- 4.2 الفحص الخاص
- 5.2 مركز أداء للتدريب

34 الجزء الثالث

تقرير عام 2010 وخطة عمل 2011

- 1.3 أهم إنجازات عام 2010
- 2.3 مخرجات المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي
- 3.3 مخرجات المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر
- 4.3 مخرجات المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة
- 5.3 مخرجات المجموعة الرابعة: الفحص الخاص
- 6.3 مخرجات المجموعة الخامسة: مركز أداء للتدريب
- 7.3 خطة عمل 2011

56 الجزء الرابع

البيانات المالية
المدققة لعام 2010



معالي رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز

كلمة رئيس الجهاز

- إطلاق منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وممارسي مهنة التدقيق في مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في أبوظبي.
- إطلاق بوابة المعرفة الإلكترونية e-maarifa بهدف خلق منصة لتبادل المعلومات والمعرفة في الحكومة والجهات الخاضعة.

لا تعد إنجازاتنا التي عملنا جاهدين لتحقيقها خلال العام الماضي الغاية التي نطمح الوصول إليها إنما هي نقطة بداية حددنا فيها أسس ومعايير التميز لنوعية الخدمات التي يسعى الجهاز بتفاني إلى تقديمها وهي خطواتنا الأولى التي نحذوها تجاه تحقيق رؤيتنا ونيل الإعتراف المحلي والعالمي كأحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم.

دأبنا منذ إنشاء الجهاز في عام 2008 على تقصي أفضل الممارسات العالمية وإجراء دراسات ومقارنات مع أفضل أجهزة المحاسبة في العالم واضعين هدفاً واحداً نصب أعيننا، وهو كيفية تبني هذه الممارسات بفعالية مع ضمان الاحتفاظ بمستوى الامتياز الذي تتسم به. ونحن إذ نعي جيداً أن تعريفنا وتحديدينا لمخرجات الجهاز بناءً على أفضل الممارسات العالمية يشكل تحدياً لتطلعنا إلى الارتقاء بمستوى ونوعية هذه المخرجات، فإننا في الوقت نفسه نؤكد عزمنا وإصرارنا على الإبداع والابتكار.

في الختام، نكرر امتناننا للقيادة الرشيدة لرؤيتها الطموحة وتوجيهها المستمر، ونتوجه بالشكر إلى الجهات الخاضعة لتعاونهم ودعمهم المتواصل لنا، وللعاملة لثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم في عملهم والتزامهم. نتقدم بجزيل الشكر لكم جميعاً، قاطعين لكم عهداً بأننا سنبدل قصارى جهودنا لنفوق توقعاتكم دائماً.

رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم لكم تقرير المحاسبة 2011 وقبل أن نستطرق في الحديث عن محتواه نود الإشارة بأن ما نراه من إنجازات في إمارة أبوظبي اليوم ما كانت لتتحقق لولا الرؤية الواضحة التي وضعها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاكم إمارة أبوظبي (حفظه الله) ومتابعة وتوجيهات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي (حفظه الله).

يعرض هذا التقرير أبرز إنجازات الجهاز في عام 2010، وهي إثبات على حرصنا لتحقيق مهمتنا، وشهادة على التزامنا تجاه الرؤية التي نشاركها جميعاً في إمارة أبوظبي والتي لا يمكن حصرها ضمن حدود جهاز أبوظبي للمحاسبة.

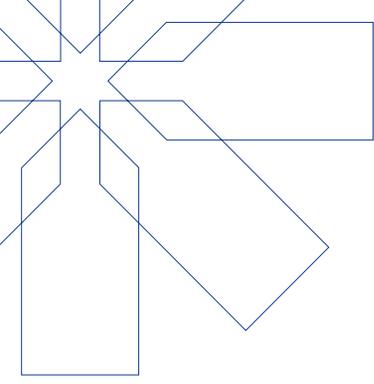
إن إصدارنا لهذا التقرير هو تذكرة لنا في جهاز أبوظبي للمحاسبة بأننا على مشارف سنة جديدة مليئة بالتحديات التي يتوجب علينا مواجهتها وتخطيها وبالفرض التي ستمهد لنا طرق القيام بمهامنا وتطوير وتحسين أدائنا وتحقيق المزيد من النجاحات.

خلال قراءتكم لهذا التقرير سوف يتبين لكم أنه قد تم تطوير شكل ومحتوى التقرير لإعطاء صورة أوضح وأشمل عن أنشطة وأعمال (مخرجات) الجهاز في العام السابق، كما ستمكنون من الحصول على لمحة عن المسار الذي سنخطوه في العام الحالي والذي سيتجلى من خلاله سعينا اللامحدود للتميز.

وفي ما يأتي بعض إنجازات الجهاز في عام 2010، آمليين أن يدفعكم حب الإطلاع لقراءة المزيد في تقريرنا السنوي:

- إصدار 213 تقرير في مختلف المخرجات التي يقدمها الجهاز.
- استضافة المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين في أبوظبي لتصبح دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تستضيف هذا الحدث.

الجزء الأول لمحة عامة



الأهداف والركائز الإستراتيجية	1.1
الجهات الخاضعة والمهام	2.1
الهيكل التنظيمي	3.1
أولويات العمل	4.1
نتائج الأعمال	5.1
مبادئ الحوكمة والمحاسبة	6.1
الموظفون	7.1

لمحة عامة

1.1 الأهداف والركائز الإستراتيجية

تم تأسيس جهاز أبوظبي للمحاسبة «الجهاز» في 18 ديسمبر 2008 كهيئة مستقلة يرفع تقاريره إلى سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي، ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية.

"أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم".

الرؤية

"مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية".

المهمة

القيم



الأهداف الإستراتيجية

تتلخص الأهداف الإستراتيجية للجهاز فيما يلي:

الحث على استخدام أفضل معايير الحوكمة والمحاسبة والشفافية للتحقق من أن الأموال التي تم صرفها من قبل الجهات العامة تحقق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية واقتصادية.

الحث على مبادئ
الحوكمة والمحاسبة
والشفافية

دعم الجهات العامة لتحسين أدائها وتطوير جودة البيانات المستخدمة من قبل متخذي القرار.

تحسين الأداء

التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة من خلال البحث والتطوير المستمر وتبادل المعلومات والخبرات.

التشجيع والمحافظة
على استخدام
الممارسات الرائدة

تدريب وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. الاحتفاظ بالأفراد ذوي المؤهلات والخبرة العالية.

تنمية الموارد البشرية

الإستراتيجية العامة

تركز إستراتيجيتنا على مساعدة الجهات الخاضعة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال:

- أن نصبح مستشاراً موثوق به للحكومة والجهات الخاضعة.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

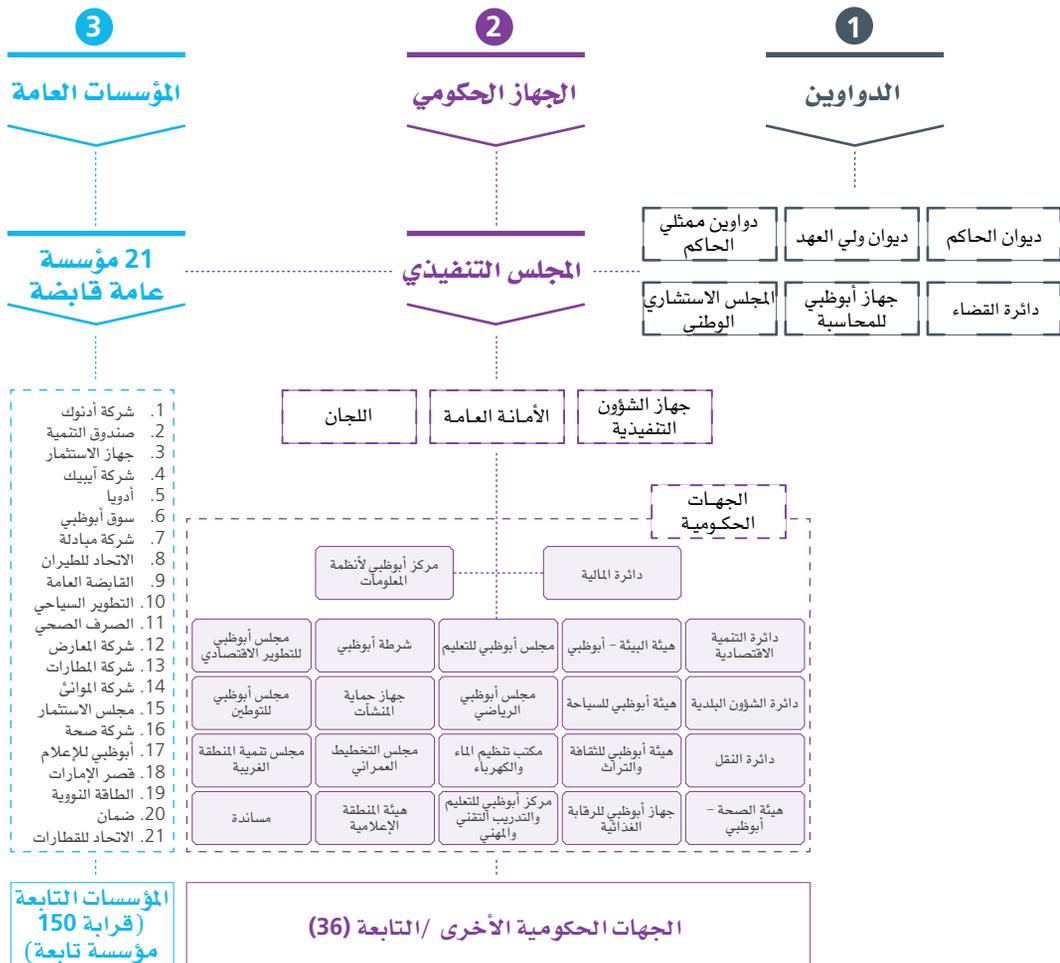
2.1 الجهات الخاضعة والمهام

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشروعات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشروعات.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى ووفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

تصنيف الجهات الخاضعة

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:



تشمل الجهات الحكومية الأخرى الآتي

- | | |
|---|------------------|
| 1. جامعة باريس السوربون – أبوظبي | تعليمية |
| 2. معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني | |
| 3. معهد التكنولوجيا التطبيقية | |
| 4. كلية الإمارات للتطوير التربوي | |
| 5. جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث | |
| 6. معهد العين للتعليم والتدريب المهني | |
| 7. معهد المنطقة الغربية للتعليم والتدريب المهني | |
| 8. صندوق خليفه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة | اقتصادية |
| 9. مركز الإحصاء | |
| 10. مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة | |
| 11. المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية | بيئية وزراعية |
| 12. الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري | |
| 13. مركز أبوظبي لإدارة النفايات | |
| 14. مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي | |
| 15. مركز الزراعة العضوية | |
| 16. المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين | |
| 17. صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة | |
| 18. مؤسسة زايد العليا | اجتماعية وثقافية |
| 19. مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر | |
| 20. مؤسسة التنمية الأسرية | |
| 21. المركز الوطني للتأهيل | |
| 22. هيئة قروض المساكن الخاصة للمواطنين | |
| 23. صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع | |
| 24. صندوق أبوظبي لمعاشات ومكافآت التقاعد | |
| 25. دار زايد للثقافة الإسلامية | |
| 26. نادي تراث الإمارات | |
| 27. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية | |
| 28. مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان الخيرية | |
| 29. مؤسسة الإمارات | |
| 30. بلدية أبوظبي | بنية تحتية |
| 31. بلدية العين | |
| 32. بلدية المنطقة الغربية | |
| 33. مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة | |
| 34. صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة | |
| 35. هيئة طيران الرئاسة | مساعدات |
| 36. مكتب أبوظبي للهوية الإعلامية | |

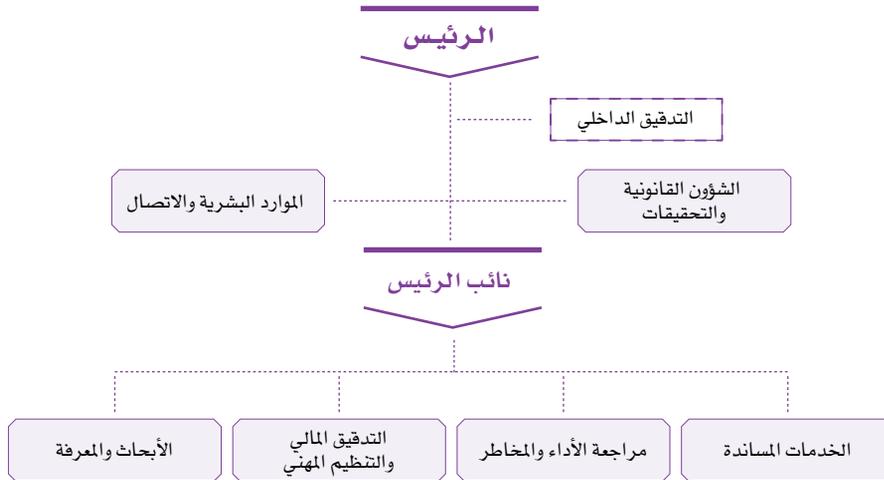
المهام

لقد حدد قانون إنشاء الجهاز اختصاصات ومهام الجهاز كالاتي:

- تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة والبيانات المالية للجهاز الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر، وتشمل ما يلي:
 - فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهاز الخاضعة.
 - التأكد من التزام الجهاز الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
 - فحص المخالفات التي تقوم بها الجهاز الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأي إجراءات أو خدمات أخرى للجهاز الخاضعة.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك.
- التحقيق في البلاغات التي تحال إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات.

3.1 الهيكل التنظيمي

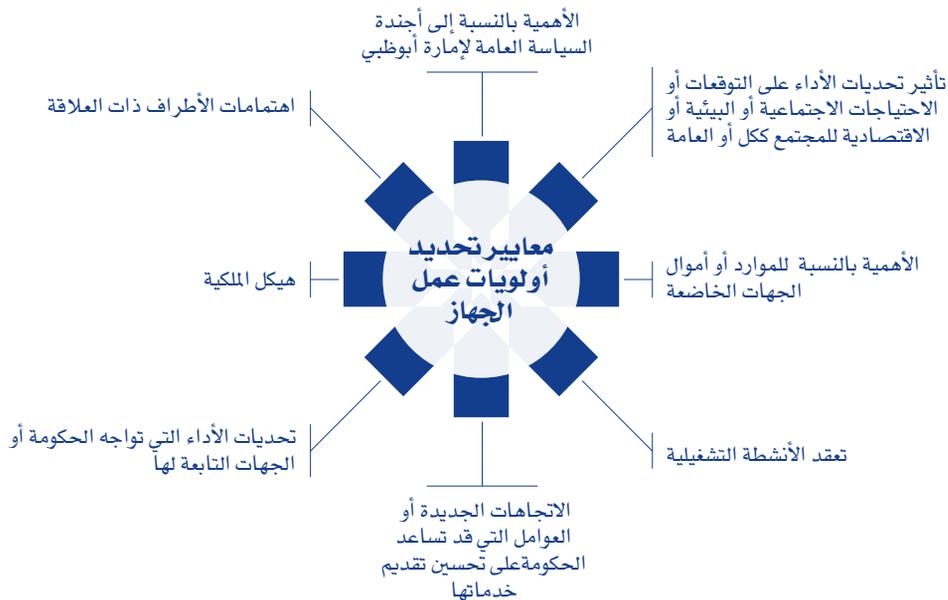
تم وضع الهيكل التنظيمي للجهاز بما يخدم أهدافه الإستراتيجية ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الرسم أدناه:



4.1 أولويات العمل

يتم تحديد الأولويات واختيار الأعمال والجهات الخاضعة التي تحظى بالأولوية بناءً على المعايير الآتية:

- التوجهات أو الاهتمامات التي توليها الحكومة والأطراف الرئيسية ذات العلاقة بالجهة الخاضعة.
- أهمية الدور الذي تلعبه الجهة الخاضعة في تحقيق أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي ورؤيتها.
- تأثير مستوى أداء الجهة الخاضعة على تلبية التوقعات أو الاحتياجات الاجتماعية والبيئية أو الاقتصادية للمجتمع ككل أو العامة بحكم الدور المنوط إليها من قبل الحكومة للقيام بذلك.
- الأهمية النسبية لمبلغ أو معاملة أو استثمار أو مشروع أو أموال أو موارد عامة يتم تخصيصها أو التصرف بها من قبل الحكومة أو الجهة الخاضعة.
- مدى تعقيد الأنشطة التشغيلية للجهة الخاضعة والذي يجعلها معرضة بدرجة أكبر إلى المخاطر مما يتطلب جهداً أكبر من الجهاز للتأكد من وجود وتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والتقارير المؤسسية والحوكمة.
- الاتجاهات الجديدة أو العوامل التي تساعد الحكومة على تحسين سبل تقديم خدماتها ويتضمن ذلك تطبيق مبادرات السياسة العامة في مجالات إعادة هيكلة الحكومة والحكومة الإلكترونية والبيئة، بالإضافة إلى المبادرات التي تهدف إلى تحسين شفافية الإطار التنظيمي للقوانين والإجراءات.
- تحديات الأداء التي تواجه الجهة الخاضعة وتحول دون تحقيقها لأهدافها واستراتيجيتها.
- هيكل الملكية الخاص بالجهة الخاضعة حيث تعطى الأولوية للجهات الحكومية، كما ويتم إعطاء الأولوية المناسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع التجاري المملوكة من قبل الحكومة وفقاً لنسبة ملكية الحكومة فيها أو أهميتها.



5.1 نتائج الأعمال

إن أولويات الجهاز مشتقة من الأهداف الإستراتيجية وتساهم نحو تحقيق النتائج المرجوة:

الأهداف			
الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع
الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية	تحسين الأداء	التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة	تنمية الموارد البشرية
الأولويات			
1. تقديم خدمات تأكيدات وتدقيق مالي عالية الجودة وفي الوقت المناسب.	4. تعريف الأطراف ذات العلاقة بدور الجهاز والخدمات التي يقدمها وكيفية الإستفادة منها.	8. اعتماد منهجيات لخدمات التدقيق والمراجعة مبنية على أسلوب المخاطر.	11. اجتذاب عناصر من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والاحتفاظ بهم في بيئة عمل مميزة.
2. مساعدة الجهات العامة في اتباع أساليب حوكمة فعالة.	5. تقديم خدمات مراجعة أداء عالية الجودة وتصميم خدمات استشارية حسب الحاجة.	9. تحديد أفضل الممارسات الرائدة والتشجيع على تطبيقها في الجهات العامة.	12. إنشاء مركز تدريب لإعداد وتدريب مواطني الدولة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.
3. تحسين جودة التقارير والتشجيع على التطور في توفير المعلومات واستخدامها.	6. دعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة بين مختلف الجهات العامة وتحسين التواصل والتعاون البناء بين هذه الجهات.	10. المشاركة الفعالة في تنظيم مهنة التدقيق والإشراف عليها.	
	7. دعم إنشاء وتطوير أنشطة التدقيق الداخلي في كافة الجهات العامة.		
المخرجات			
التدقيق والفحص المالي - مراجعة الأداء والمخاطر - دعم المحاسبة - الفحص الخاص - مركز أداء للتدريب			
النتائج			
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات العامة. ■ الجمهور والعالم مطلع على مبدأ المحاسبة والمسؤولية في حكومة أبوظبي. ■ وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية. ■ قواعد حوكمة وإدارة مخاطر فعالة مطبقة في جميع الجهات العامة. ■ عدد اكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق. ■ تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية. ■ التزام أفضل بتطبيق القوانين والأنظمة. 			

6.1 مبادئ الحوكمة والمحاسبة

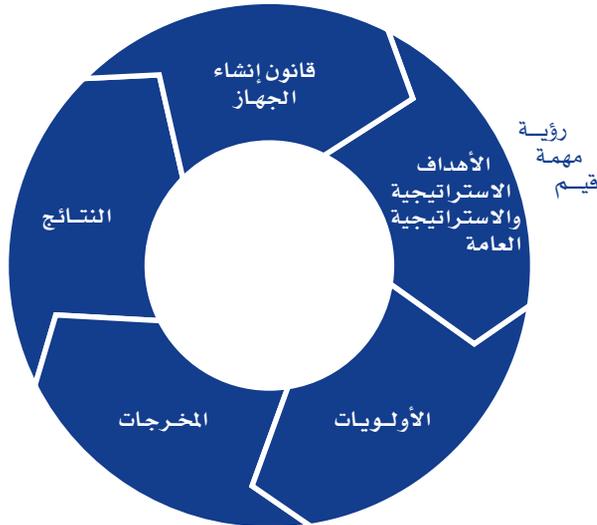
يهدف الجهاز إلى الإرتقاء والحفاظ على ثقة الأطراف ذات العلاقة ولتحقيق ذلك يلتزم الجهاز بالاستمرار في استحداث واستخدام أفضل معايير الحوكمة والشفافية المؤسسية والمحاسبة والأداء.

يقوم الجهاز بشكل دوري بتطوير ومراجعة سياساته وإجراءاته لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة في كل ما يقوم به الجهاز من نشاط أو عمل ويهدف التحقق من المحاسبة الذاتية والاستقلالية. يشمل الإطار الهيكلي للجهاز خطوات محددة لتعزيز التزامه بمبادئ الحوكمة والشفافية ومفاهيم عدة تشمل ما يلي:

- إطار التخطيط الاستراتيجي
- مقاييس الأداء
- التدقيق
- قواعد السلوك المهني
- مكافآت الموظفين والمحافظة على الكفاءات
- الاتصال

1.6.1 إطار التخطيط الاستراتيجي

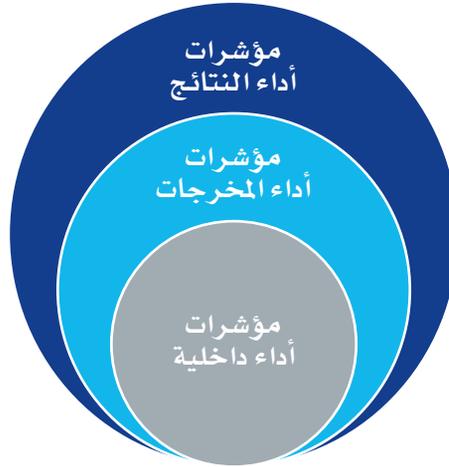
قام الجهاز بإنشاء هذا الإطار بناءً على أولوياته الاستراتيجية لاتباعه عند تنفيذ أعماله وتقديم خدماته. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار بصورة دورية لضمان تلبيةه للمستجدات واحتياجات الإمارة:



2.6.1 مقاييس الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية للنتائج: تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.
2. مؤشرات الأداء الرئيسية للمخرجات: تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات (المخرجات) التي يقدمها الجهاز (مثل: تكلفة التقارير، عدد التقارير، جودة التوصيات، إصدار التقارير في الوقت المحدد).
3. مؤشرات الأداء الداخلية: تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.



استطلاع الجهات الخاضعة

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور تقرير الجهاز. تعتبر النتائج التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

3.6.1 التدقيق

يتم تدقيق البيانات المالية للجهاز بواسطة مدقق حسابات خارجي سنوياً. لقد تم إعادة تعيين شركة أرنست ويونغ وفق قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة للسنة المالية 2010. ولقد تقاضت هذه الشركة لقاء الخدمات المتعلقة بتدقيق حسابات الجهاز لعام 2010 مبلغ 83,000 درهم. بالإضافة إلى ذلك يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر.

4.6.1 قواعد السلوك المهني

يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد موظف مسؤول للتأكد من التزام الموظفين بهذه القواعد.

كما يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم والبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة ودقة وأن أحافظ على سرية الأعمال».

5.6.1 مكافآت الموظفين والمحافظة على الكفاءات

وضع الجهاز إجراءات عادلة ومنصفة لوضع السياسات الخاصة بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يقوم بوضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي، كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم حتى يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

6.6.1 الاتصال

يعتبر الجهاز الاتصال وسيلة أساسية وضرورية لتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً أو موظفيه.

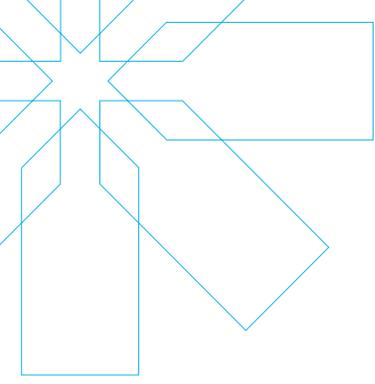
في بداية العام 2009 كشف الجهاز عن هويته الجديدة وتم إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز في منتصف العام نفسه تحت عنوان (www.adaa.abudhabi.ae) بالإضافة إلى مبادرات عدة كمجلة أداء الإلكترونية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA Digest) والمؤتمرات وورش العمل في مختلف المجالات والتي من شأنها تسليط الضوء على مهام الجهاز وتوضيحها للجهات الخاضعة. في عام 2010 قام الجهاز بتوسيع نطاق الاتصال الخارجي وأطلق مبادرات جديدة على مستوى الحكومة لخلق فرص للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع كافة الجهات الخاضعة والأطراف ذات العلاقة كبوابة المعرفة (e-maarifa) و «إدارة التدقيق - أبوظبي» بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

7.1 الموظفون

يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده حيث يضم فريق العمل ذوي خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة، توحدتهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزز كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي لكافة العاملين فيه بشكل يضمن حصولهم على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذه المهنة ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرة.

الجزء الثاني مجموعات المخرجات



التدقيق والفحص المالي	1.2
مراجعة الأداء والمخاطر	2.2
دعم المحاسبة	3.2
الفحص الخاص	4.2
مركز أداء للتدريب	5.2

مجموعات المخبرات

1.2 التدقيق والفحص المالي

تشمل مسؤولية الجهاز منح الأطراف الرئيسية ذات العلاقة تأكيدات على خلو البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن مختلف الجهات الخاضعة من أية أخطاء جوهرية من خلال التدقيق الذي يقوم به الجهاز. يشمل هذا الإجراء تدقيقاً على دور إدارات هذه الجهات في وضع الإجراءات والنظم الرقابية الفعالة للتأكد من دقة وصحة هذه البيانات.

قام الجهاز بتطوير ثلاثة أنواع من الخدمات المتعلقة بالتدقيق والفحص المالي وهي:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.1.2 التدقيق المالي

قام الجهاز بتطوير إجراءات التدقيق المالي الخاصة به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بناءً على هذه الإجراءات يتم تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي بهدف إبداء رأي مستقل حول تلك البيانات ويقوم الجهاز كذلك بمراجعة البيانات المالية للدوائر الحكومية.

هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات التدقيق الخاصة والمحددة مسبقاً على بعض بنود البيانات المالية للجهات الخاضعة.

2.1.2 الفحص المالي

يقوم الجهاز بفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة التي يتطلب قانون تأسيسها أن يتم تدقيق بياناتها المالية عن طريق مدقق حسابات خارجي، وذلك من أجل تقديم تأكيدات تضمن صحة ودقة هذه البيانات المالية. إضافة إلى ذلك، قام الجهاز بإصدار قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR).

قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR)

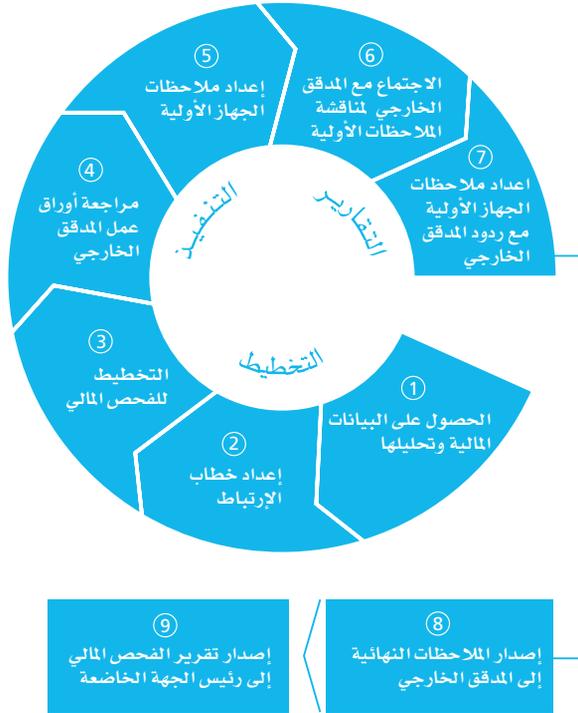
أصدر رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة القرار رقم (1) لسنة 2010 بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR)، حيث يتعين على كافة الجهات الخاضعة الالتزام بهذه القواعد عند تعيين مدقق الحسابات الخاص بها وتهدف هذه القواعد إلى حوكمة وتنظيم عملية اختيار مدقق الحسابات.

منهجية الفحص المالي

قام الجهاز باستحداث منهجية الفحص المالي للتأكد من مدى جودة العمل الذي قام به مدقق الحسابات لإبداء رأيه في البيانات المالية للجهات الخاضعة والذي من شأنه دعم ثقة مستخدمي البيانات المالية عن طريق تأكيد دقة وشفافية تلك البيانات.

تشمل منهجية الفحص المالي فحص التقارير المالية والمستندات وأوراق عمل مدقق الحسابات بالإضافة إلى أي معلومات إضافية وتقارير بحسب ما يراه الجهاز ضرورياً.

تتوافق منهجية الفحص المالي مع المناهج الصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

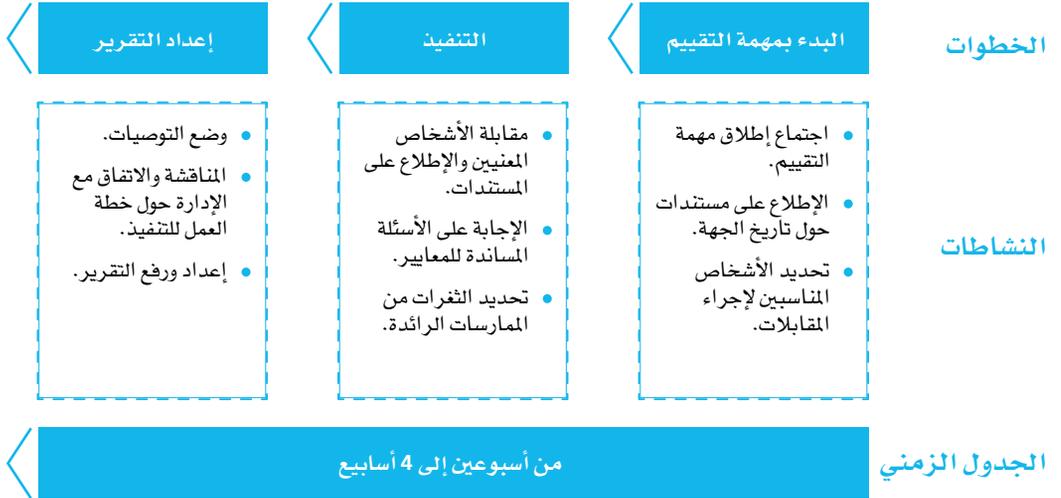


3.1.2 تقييم الإدارة المالية

قام الجهاز بإطلاق تقييم الإدارة المالية بغرض القيام بمراجعة مستقلة لمدى فعالية الإدارة المالية في الجهات الخاضعة.

يهدف الجهاز من خلال هذا التقييم إلى تقوية أعمال الإدارة المالية في الجهات الخاضعة ومساعدتهم على الارتقاء بمستوى هذه الخدمات إلى أفضل الممارسات العالمية المتعارف عليها وذلك عن طريق تقديم التوصيات.

صمم الجهاز منهجية تقييم الإدارة المالية بناء على المنهجية المعدة من معهد المحاسبة والمالية العامة (CIPFA) وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في القطاع العام في المملكة المتحدة وعضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).



2.2 مراجعة الأداء والمخاطر

بحسب قانون إنشاء الجهاز، فإن أحد أدواره الرئيسية يتمثل في التحقق من أن أعمال الجهات الخاضعة ومواردها يتم إدارتها وتحصيلها بصورة فعالة وبكفاءة واقتصادية وأخلاقية ووفق القوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

تساهم مراجعة الأداء والمخاطر في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين الأنشطة المختلفة في الجهات الخاضعة وتقييم المخاطر وبناء نظام تدقيق داخلي فعال ووضع أطر الحوكمة وتطبيق برنامج فعال لمكافحة الاحتيال.

قام الجهاز بتطوير ثلاثة أنواع من الخدمات المتعلقة بمراجعة الأداء والمخاطر وهي:

- مراجعة الأداء والالتزام
- تقييم التدقيق الداخلي
- برنامج مكافحة الاحتيال

1.2.2 مراجعة الأداء والالتزام

تهدف مراجعة الأداء والالتزام إلى تقديم تقييم مستقل لأداء الجهات الخاضعة أو للبرامج التي تطلقها وطرق تطويرها وتنفيذها ومدى التزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واتباعها للممارسات الرائدة لتأدية مهامها في بيئة مستقرة وبشكل يضمن استمراريتها.

قام الجهاز بتطوير منهجية مراجعة الأداء والالتزام وفقاً لأفضل الممارسات العالمية كما هو موضح أدناه:



يقوم الجهاز بإجراء ثلاثة أنواع من مراجعة الأداء والالتزام:

مراجعة أداء البرامج: مراجعة المبادرات والمشاريع على مستوى الحكومة والتي يشارك في تنفيذها جهة خاضعة أو أكثر. تتمحور هذه المراجعة بشكل أساسي حول تقييم قدرة الموارد المستخدمة في هذه المبادرة أو المشروع على تنفيذ الأهداف المرجوة بصورة فعالة وبكفاءة واقتصادية وأخلاقية.

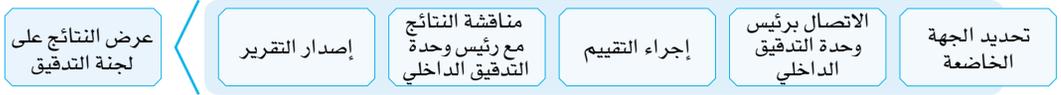
مراجعة لوائح تنظيم الأعمال: مراجعة التزام وتوافق إجراءات الجهة الخاضعة وخدماتها مع اللوائح التنظيمية الخاصة بالقطاع أو الأعمال التي تنظمها الجهة الخاضعة. تتمحور هذه المراجعة بشكل أساسي حول ملاءمة اللوائح التنظيمية ومدى توافقها مع أفضل الممارسات في ذات المجال، ومراقبة فعالية الإدارة التشغيلية في تطبيق تلك اللوائح، وتقييم جودة وفعالية المخرجات.

مراجعة المشتريات: مراجعة إجراءات المشتريات في الجهة الخاضعة أو في مشروع معين حيث يتم تقييم أنشطة المشتريات وفق أطر مشتقة من قوانين وأنظمة المشتريات ذات الصلة بالإضافة إلى الممارسات الحكومية المتعارف عليها دولياً.

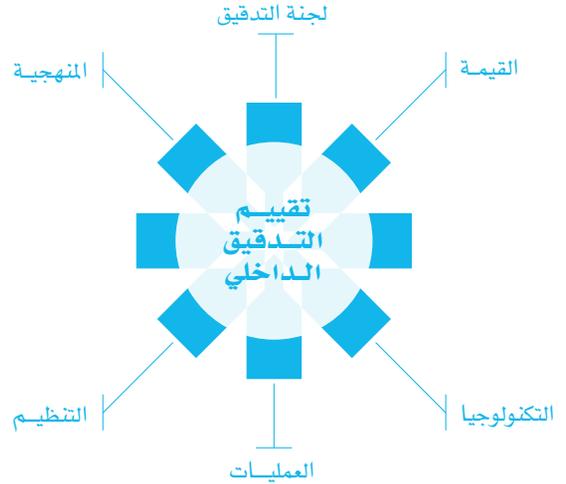
2.2.2 تقييم التدقيق الداخلي

يقوم الجهاز بإجراء تقييم مستقل لدور وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة لمساعدتها على تقوية هذا الجانب المهم من الحوكمة وتكوين فهم متكامل لقدرات موارد وحدة التدقيق الداخلي في الجهة الخاضعة وبناءً على ذلك يحدد الجهاز نسبة إيمانه على هذه الوحدات أولاً. يهدف الجهاز من خلال تقييم التدقيق الداخلي إلى معرفة مدى توافق والتزام أعمال التدقيق الداخلي في الجهة الخاضعة باللوائح المعتمدة في الجهة والممارسات الرائدة.

قام الجهاز بتطوير واستخدام إطار تقييم مفصل لتلك المهمة وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة من قبل مجمع المدققين الداخليين (IIA). يوضح الرسم التالي منهجية تقييم التدقيق الداخلي:



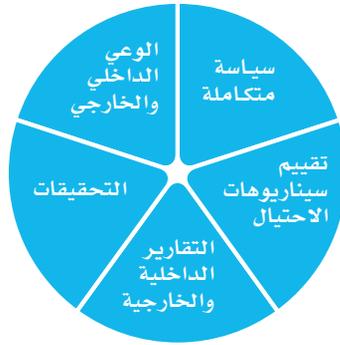
يتم تقييم التدقيق الداخلي بناءً على 6 عناصر وهي:
لجنة التدقيق، التنظيم،
المنهجية، العمليات،
التكنولوجيا المستخدمة
والقيمة.



3.2.2 برنامج مكافحة الاحتيال

يقيم الجهاز مكامن مخاطر الاحتيال والفساد والمخالفات (الاحتيال) في الجهات الخاضعة وقدرتها على الحد منها في مختلف الإدارات واتباعها للسبل الوقائية اللازمة عند التعامل معها، حيث يقوم الجهاز بإجراء تقييم لمخاطر الاحتيال، ومراجعات مستقلة، وإجراء تحليل مفصل مصحوبا بالتوصيات اللازمة لتحسين إدارة مكافحة مخاطر الاحتيال في الجهات الخاضعة.

أطلق الجهاز برنامج مكافحة الاحتيال لمساعدة الجهات الخاضعة على وضع أسس لحمايتها ضد الاحتيال شاملا جوانب مختلفة كما هو موضح أدناه:



يقدم الجهاز الدعم اللازم للجهات الخاضعة لتطوير وتطبيق الآتي:

- وضع وتطوير السياسات الخاصة بمكافحة الاحتيال في كل جهة.
- تقييم مخاطر الاحتيال للمساهمة في وضع آلية للتصدي لأية مخاطر احتيال محتملة.
- تدريب الموظفين في تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال وقواعد السلوك المهني.
- تطوير وتطبيق أساليب وأنظمة الإفصاح الخاصة بالتقارير السرية.

3.2 دعم المحاسبة

إن دور الجهاز كما حدد قانون إنشاؤه هو الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وبناءً على ذلك فقد تم تأسيس مجموعة مخرجات للقيام بهذه المهمة من خلال تطوير آليات وخدمات مساندة والإشراف على فعاليتها في تحقيق هذه المهمة.

يقدم رئيس الجهاز التقارير بشكل دوري إلى سمو ولي عهد أبوظبي كما يتولى المهام والمسؤوليات الأخرى المناطة إليه من سمو ولي العهد. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الجهاز المشورة والمساندة للمجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي وإلى المسؤولين التنفيذيين في الحكومة لدعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم.

المشورة والمساعدة

يقدم الجهاز المشورة والمساعدة للجهات الخاضعة في المواضيع المتعلقة بتحسين الأداء وذلك ضمن نطاق خبرات الجهاز. ويتم تقديم المشورة والمساعدة بناءً على استلام خطاب أو طلب رسمي من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز.

تشمل خدمات المشورة والمساعدة التي يقدمها الجهاز جوانب وأنشطة إدارية عديدة مثل مساعدة لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على تأسيس وحدة التدقيق الداخلي الخاصة بهم، وانتداب موظفي الجهاز إلى الجهات الخاضعة، وتقديم المشورة الفنية للجهات الخاضعة.

التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال سعيه الدؤوب للحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة في الدعم والارتقاء بمبادئ المحاسبة والشفافية ومعنية بتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة
في الشرق الأوسط تنضم
لعضوية المنتدى الدولي
لمنظمي مهنة التدقيق
المستقلين.

يشارك الجهاز بشكل منتظم في العديد من المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات التي تعقد ويقدم أوراق عمل وبحث بالإضافة إلى تبادل المعلومات وحضور الورش التدريبية، وللجهاز مساهمات عدة في تطوير أجهزة محاسبية ورقابية أخرى من خلال استضافته لوفود وممثلين من هذه المؤسسات المحلية والعالمية بشكل دوري.

4.2 الفحص الخاص

يقوم الجهاز بالتحقيق في المخالفات التي تحال إليه أو تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة، كما يقوم بتعقب عمليات الاحتيال والفساد والمخالفات (الاحتيال) بهدف حماية المال العام والتأكد من وجود ضوابط متينة في النظم والإجراءات الإدارية والمالية.

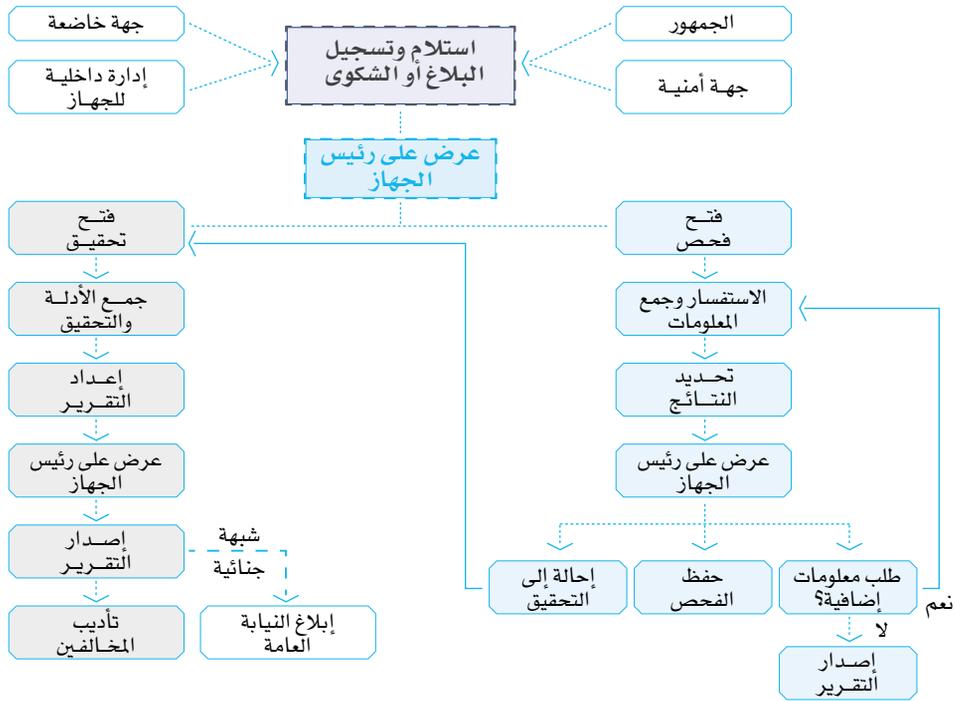
يباشر الجهاز تحقيقاته طبقاً للائحة التحقيق والتأديب المعتمدة من قبله وقد تتضمن التعاون والتنسيق مع استشاريين مختصين والنيابة العامة والجهات الأمنية ذات العلاقة كما يراه الجهاز ملائماً.

يحدد الجهاز من خلال التحقيقات التي يجريها مكامن الوقاية من الاحتيال ويحرص على وجود اتفاقيات استراتيجية تساهم في نجاح التحقيقات التي يجريها وفي وضع خطط وقائية فعالة.

يقوم الجهاز بإجراءات الفحص الخاص المتعلقة بما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية.
- مخالفة الميزانية العامة للإمارة وميزانيات الجهات الخاضعة.
- مخالفة الأحكام المنظمة للمشتريات والمناقصات والمزايدات والمستودعات.
- كل إهمال أو تقصير يترتب عليه مباشرة ضرراً مالياً للإمارة أو الأشخاص العامة الأخرى أو الجهات الخاضعة، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية.

وقد طور الجهاز آلية عمل داخلية لاستلام الشكاوى والبلاغات ومن ثم وضع منهجية للفحص الخاص كما هو موضح في الرسم التالي:



يكون التصرف في المخالفات على النحو التالي:

1. حفظ الشكاوى أو البلاغ لعدم الصحة أو لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الأهمية.
2. الجزاء التأديبي.
3. الإحالة إلى النيابة العامة في حال وجود شبهة جرمية جزائية.

5.2 مركز أداء للتدريب

يهدف مركز أداء للتدريب إلى أن يصبح مركزاً مرموقاً للتميز؛ يوفر البرامج التدريبية والتطويرية التي من شأنها تأهيل الخريجين من مواطني الدولة. ويهتم المركز بتوفير ثروة من المعرفة ونشر الوعي بأفضل الممارسات في مختلف الحكومات والدول سواء بالنسبة لمجال معين أو جهة متخصصة.

صمم الجهاز ثلاثة أنواع من المخرجات ضمن هذه المجموعة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- المؤتمرات وورش العمل

1.5.2 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برامج تدريبية متخصصة للمساهمة في تأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية ولتمكينهم من القيام بأدوار قيادية والمساهمة بشكل أساسي في تقدم وازدهار إمارة أبوظبي والدولة.

يقدم مركز أداء للتدريب لمواطني الدولة شهادات تدريبية مهنية متخصصة في مجالي المحاسبة والتدقيق مثل البرامج التأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

2.5.2 الأبحاث ومشاركة المعرفة

تماشياً مع السياسة العامة لأبوظبي لتطوير اقتصاد متين تدعمه قاعدة معرفية قوية، أطلق جهاز أبوظبي للمحاسبة العديد من المبادرات وقام بتأسيس وحدة داخلية للأبحاث ومشاركة المعرفة في عام 2009.

تهدف هذه الوحدة إلى تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

وقد بدأ الجهاز منذ تأسيسه لمركز أداء للتدريب بإطلاق مبادرات أخرى في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

- بوابة المعرفة: في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق منصة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.
- مجلة أداء الإلكترونية (ADAA Digest) يصدر الجهاز شهرياً هذه المجلة والتي تعنى بالأمور المتعلقة بمعايير المحاسبة الخاصة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة. تهدف هذه المجلة إلى المساهمة

تغطي مجلة أداء الإلكترونية (ADAA Digest) العديد من المواضيع ذات الأهمية في مجال المحاسبة. كما تم إطلاق مبادرة متخصصة للمساعدة فيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حيث يتم استلام طلب المساعدة والمشورة من داخل وخارج الجهاز حول تفسيرات وتوضيحات للمعايير والمستجدات وبناء على ذلك يصدر الجهاز ورقة عمل موجهة إلى مقدمي الطلب المعنيين.

في توحيد المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة أو التعديلات في المعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

- عالم الشفافية والمحاسبة: يصدر الجهاز شهريا المجلة الإلكترونية «عالم الشفافية والمحاسبة» باللغة الانجليزية والتي تعنى بمواضيع مختلفة وأحدث الأبحاث في العديد من المجالات ذات الصلة.
- أدلة الممارسات: بهدف تحسين الممارسات الإدارية، يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالميا وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

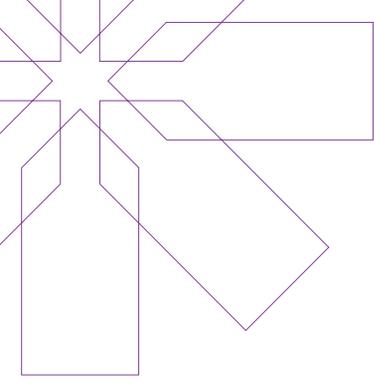
3.5.2 المؤتمرات وورش العمل

ينظم الجهاز المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول المواضيع التي تدرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق خبراته.

- منتدى أوظيفي للمعايير المحاسبية: يضم هذا المنتدى ممارسي مهنة التدقيق في مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة المشاكل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الحالية والمتوقعة. يهدف هذا المنتدى إلى توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محليا وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.
- اجتماع وحدات التدقيق الداخلي: يضم هذا الاجتماع السنوي رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة، والقوانين واللوائح الداخلية، والتحديات التي تواجههم بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.
- حلقات النقاش والورش: يعقد الجهاز حلقات نقاش بشكل منتظم وورش عمل حول آخر المستجدات المتعلقة بنطاق عمله.

الجزء الثالث

تقرير عام 2010 وخطة عمل 2011



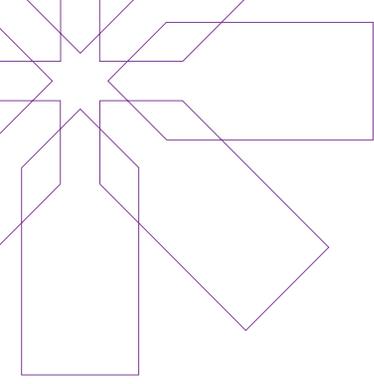
أهم إنجازات عام 2010	1.3
مخرجات المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي	2.3
مخرجات المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر	3.3
مخرجات المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة	4.3
مخرجات المجموعة الرابعة: الفحص الخاص	5.3
مخرجات المجموعة الخامسة: مركز أداء للتدريب	6.3
خطة عمل 2011	7.3

تقرير عام 2010 وخطة عمل 2011

1.3 أهم إنجازات عام 2010

فيما يلي ملخص لأهم إنجازات الجهاز خلال عام 2010:

- إصدار 96 تقرير حول التدقيق والفحص المالي:
 - 9 التدقيق المالي
 - 82 الفحص المالي
 - 5 تقييم الإدارة المالية
- إصدار 83 تقرير حول مراجعة الأداء والمخاطر:
 - 14 مراجعة الأداء والالتزام
 - 63 تقييم التدقيق الداخلي
 - 6 تقارير برنامج مكافحة الاحتيال
- إصدار 19 تقرير حول دعم المحاسبة.
- إصدار 15 تقرير فحص خاص :
 - 5 تقارير تحقيق
 - 9 تقارير فحص
 - 1 تقرير توصية فنية
- استضافة المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين في مارس 2010 بأبوظبي لتصبح دولة الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة عربية تستضيف هذا الحدث.
- إصدار قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR) ونشرها في الجريدة الرسمية لإمارة أبوظبي.
- جعل إمارة أبوظبي الوجهة الأولى في المنطقة التي ستستضيف امتحان الزمالة الأمريكية لشهادة «المحاسب القانوني المعتمد» (CPA) وهي المرة الأولى التي يسمح فيها الجلوس للامتحان خارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد مباحثات مطولة مع الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي «ناسبا».
- إطلاق خدمة جديدة، وهي «تقييم الإدارة المالية» بغرض القيام بمراجعة مستقلة لمدى فعالية الإدارة المالية في الجهات الخاضعة بناءً على منهجية تم تطويرها وفقاً لتلك المعدة من قبل معهد المحاسبة والمالية العامة في المملكة المتحدة (CIPFA) وتم تقييم الإدارة المالية في 5 جهات خاضعة.
- إطلاق بوابة المعرفة الإلكترونية e-maarifa بهدف خلق منصة لتبادل المعلومات والمعرفة في الحكومة والجهات الخاضعة.
- إطلاق أول نافذة للتدقيق والمدققين الداخليين بعنوان «إدارة التدقيق - أبوظبي» بنجاح كأحد المواقع ضمن بوابة المعرفة الإلكترونية وبلغ عدد أعضاء هذا الموقع أكثر من 300 عضواً من حوالي 65 جهة حكومية.
- إطلاق منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وممارسي مهنة التدقيق في مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في أبوظبي.



- مساعدة لجنة الحوكمة من خلال تقديم الدعم اللازم والخبرات الفنية والمهنية ومساندة الأبحاث ومشاركة المعرفة.
 - إصدار أكثر من 120 بحث، تتضمن تقريرين إحصائيين رئيسيين، و4 أوراق بحثية، و10 أبحاث رئيسية.
 - إصدار دليلاً لأفضل الممارسات المتبعة في التدقيق الداخلي تحت عنوان «دليل التدقيق الداخلي».
 - مساعدة عدة جهات خاضعة في تعيين رؤساء وحدات التدقيق الداخلي لديها.
 - انتداب عدد من موظفي الجهاز في الجهات الخاضعة لإمدادهم بالخبرات اللازمة.
 - عقد الاجتماع السنوي الثاني للتدقيق الداخلي للجهات الخاضعة.
- الجدول التالي يلخص عدد التقارير الصادرة عن الجهاز للعام 2009 مقابل أهدافه ونتائجه للعام 2010*:

نوع التقرير	فعلي 2009	أهداف 2010	فعلي 2010
1 التدقيق والفحص المالي	78	94	96
2 مراجعة الأداء والمخاطر	69	85	83
3 دعم المحاسبة	9	13	19
4 الفحص الخاص	11	10	15
5 مركز أداء للتدريب	NA	NA	NA
إجمالي التقارير	167	202	213
إجمالي التكلفة**	103,073,469	136,237,000	110,287,672

* تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض مجموعة المخرجات للسنة الحالية.
 ** التكلفة الاجمالية تمثل موازنة الجهاز (أهداف) والفعلي وفقاً للبيانات المالية المدققة للجهاز وتشمل تكلفة المخرجات الأخرى للجهاز.

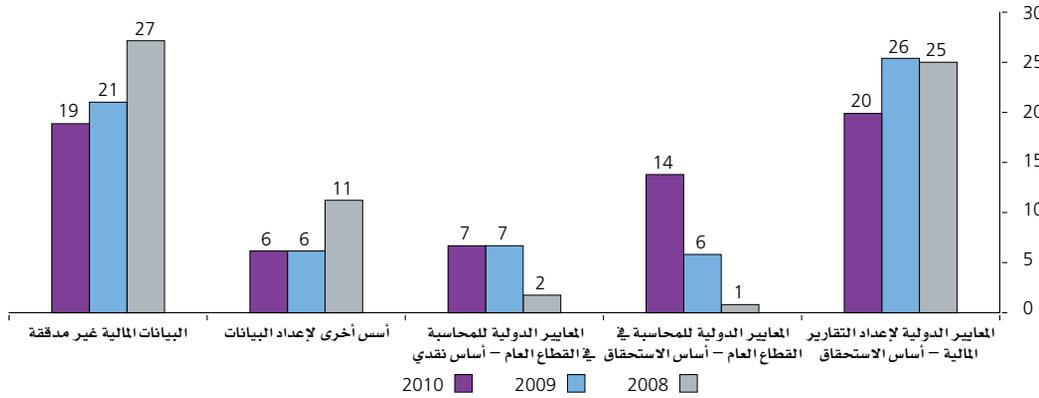
2.3 مخرجات المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي

مخرجات هذه المجموعة تركز على تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة طبقاً لمنهجية العمل المستحدثة داخلياً بالجهاز.

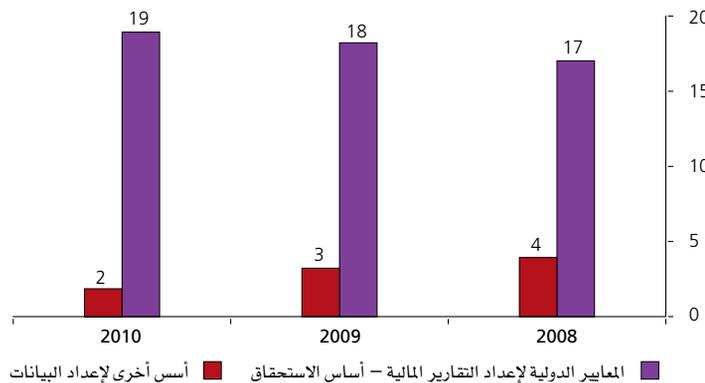
قدم الجهاز عدد من التوصيات بخصوص تحسين أسس إعداد البيانات المالية للجهات الخاضعة، والتي من المفترض أن تتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2008 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الحكومية والدواوين إلى إعداد بياناتها المالية باستخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) على أساس الاستحقاق المحاسبي.

فيما يلي توضيح للتغييرات التي طرأت على أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الخاضعة كما أوصى بها الجهاز:

أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الحكومية والدواوين



أسس إعداد البيانات المالية في المؤسسات العامة



إن كافة تقارير وتوصيات مجموعة المخرجات هذه هي نتائج لإحدى الخدمات الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.2.3 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 وتم إصدار رأي غير متحفظ (رأي مطلق) وفق الإطار الزمني المحدد في قانون النظام المالي لإمارة أبوظبي.

وقد تم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) وتتطابق إجراءات التدقيق المالي المستخدمة من قبل الجهاز مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

كما قام الجهاز بمراجعة البيانات المالية للدوائر الحكومية وفقاً للمعايير الدولية لمهام المراجعة (ISREs) الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

2.2.3 الفحص المالي

خلال عام 2010 قام الجهاز بفحص 82 تقرير مدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

■ ملخص تقارير الفحص المالي

إن الملاحظات الناتجة عن فحص البيانات المالية تم إرسالها للمسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك مدققي الحسابات بشكل منفصل لإجراء التحسينات وللتفويض والمتابعة.

واصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها وفيما يلي توضيح لها بحسب الأهمية:

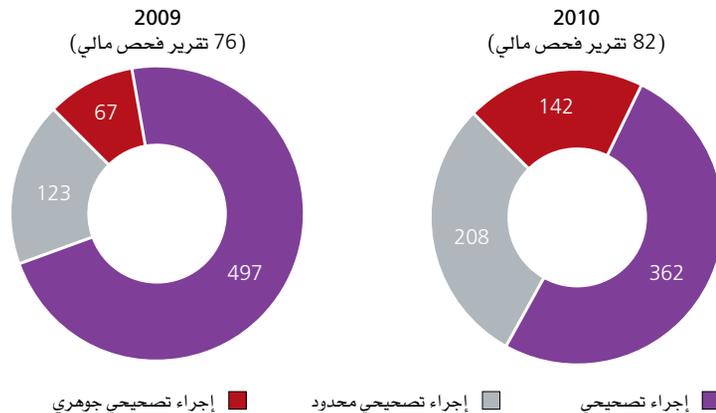
- تأخير كبير في إصدار البيانات المالية والذي يؤثر على جدوى عمليات اتخاذ القرار. وعلى الرغم من عدم وجود مواعيد نهائية لإصدار البيانات المالية للجهات الخاضعة، إلا أن قانون النظام المالي حدد يوم 30 يونيو لإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والتي يتم تدقيقها من قبل الجهاز.
- تقييمات مبنية على افتراضات خاطئة للأصول ولمراجعة الانخفاض في قيمتها.
- قصور في إجراءات المراجعة المتبعة عند تدقيق التقديرات المحاسبية.

- ضعف في جودة أدلة التدقيق التي يعتمد عليها مدققي الحسابات.
 - اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.
 - عدم دقة مدققي الحسابات عند احتساب الأهمية النسبية.
 - قصور في إجراءات مدققي الحسابات بالنسبة للإلتزامات القانونية والعرضية والأحداث اللاحقة ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح.
 - قصور في الإفصاح المطلوب من قبل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IPSAS) لتحسين فهم مستخدمي البيانات المالية.
 - طلب إجراء تحسينات من مدققي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية الموحدة والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.
 - طلب إجراء تحسينات من مدققي الحسابات في أوراق العمل الخاصة بإجراءات التدقيق المتبعة.
 - طلب إجراء تحسينات في الإجراءات المتبعة من قبل مدققي الحسابات في حال اعتمادهم على عمل خبير أو مؤسسات خدمية.
- وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل، كما أن كل ملاحظة ضمن مهام المراجعة تضمنت ردود وتفسيرات مدققي الحسابات بالإضافة إلى رأي الجهاز النهائي بناءً عليها.

تحليل ملاحظات الفحص

يتم تصنيف ملاحظات الفحص إلى «إجراء تصحيحي جوهري»، و «إجراء تصحيحي»، و «إجراء تصحيحي محدود»، وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تقارير الفحص المالي في عام 2010 مقابل عام 2009:



تضمنت تقارير الفحص المالي 712 ملاحظة في 2010 وتم تصنيفها كالآتي:

إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 142 ملاحظة ضمن هذه الفئة، ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية بحسب رأي الجهاز المهني.

إجراء تصحيحي

تم إدراج 362 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغلبيتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم اكتمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت مثل اعتبارات مخاطر الإحتيال واحتماب حجم العينات. مثل هذه الملاحظات تتعلق بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 208 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة الى تحسين إجرائي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إقفال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد يتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ للمعايير الدولية (IFRS)، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو عدم كفاية أدلة مراجعة جوانب معينة مثل تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة.

وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات على الجهات الخاضعة وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلا منها:

عام 2009		عام 2010					مدقق الحسابات
إجمالي عدد الملاحظات	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	إجمالي عدد الملاحظات	إجراء تصحيحي محدود	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي جوهري	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	
265	28	423	130	201	92	47	مكتب التدقيق 1
255	25	157	43	84	30	17	مكتب التدقيق 2
120	15	89	19	55	15	11	مكتب التدقيق 3
38	7	43	16	22	5	7	مكتب التدقيق 4
9	1	-	-	-	-	-	مكتب التدقيق 5
687	76	712	208	362	142	82	الإجمالي

تنفيذ قواعد تعيين مدققي الحسابات (SAAR)

خلال عام 2010، أصدر رئيس الجهاز القرار رقم (1) لسنة 2010 بشأن قواعد تعيين مدققي الحسابات (SAAR) وتم نشره في عدد خاص في الجريدة الرسمية للإمارة في يناير 2010.

وفقاً لهذه القواعد، يتحتم على الجهات الخاضعة اتباع إجراء دقيق وموثق جيداً عند اختيار وتعيين مدققي الحسابات لتدقيق بياناتها المالية.

3.2.3 تقييم الإدارة المالية

في عام 2010، بدأ الجهاز في تنفيذ «تقييم الإدارة المالية (FMA)» في الجهات الخاضعة، حيث أجريت 5 تقييمات للإدارة المالية في 5 جهات خاضعة بغرض تقييم قدرات الإدارة المالية وإجراءاتها وتقديم المساعدة اللازمة للارتقاء بقدراتها وتقوية إجراءات إدارتها المالية.

ومن الجدير بالذكر، الإشادة بدور الجهات الخاضعة وموظفيها في مساعدة الجهاز خلال عملية التقييم التي أسفرت عن عدد من التوصيات والتي سيتم تطبيقها في المستقبل.

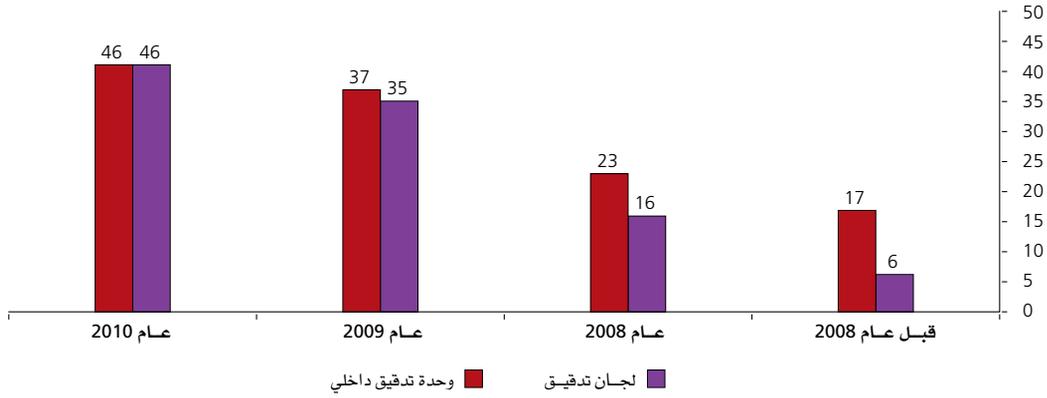
أسفر تقييم الإدارة المالية الذي أجري في الجهات الخاضعة الخمس عن تصنيف الإدارة المالية لدى جهتين منهم بـ «ناشئ» وثلاث جهات حصلت على تصنيف «ناضج» بحسب منهجية التقييم التي أطلقها الجهاز.

3.3 مخرجات المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر

في عام 2010، أصدر الجهاز 83 تقريراً عن مراجعة الأداء والمخاطر. تهدف مخرجات هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية وأخلاقية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

يؤمن الجهاز بأهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في حوكمة الجهات الخاضعة، لذا قام الجهاز خلال السنوات الماضية بتقديم الدعم اللازم لحث ومساعدة تلك الجهات على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي فيها.

فيما يلي توضيح لتطور تأسيس هذه اللجان والوحدات في الجهات الخاضعة قبل وبعد إنشاء الجهاز:



إن كافة تقارير وتوصيات مجموعة المخرجات هذه هي نتائج لإحدى الخدمات الآتية:

- مراجعة الأداء والالتزام
- تقييم التدقيق الداخلي
- برنامج مكافحة الاحتيال

1.3.3 مراجعة الأداء والالتزام

تعلقت إنجازات مخرجات مراجعة الأداء والالتزام خلال عام 2010 بمختلف القطاعات والتي غطت إجراءات مختلفة شملت النفقات التشغيلية للجهات الخاضعة والنفقات الرأسمالية والمشاريع بالإضافة إلى الأنظمة الإدارية. ساهمت هذه المراجعات في تسليط الضوء على الفجوات ومجالات التحسين في الإلتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح والتأكد من توافق مستوى الأداء مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية وبحسب الممارسات الرائدة.

فيما يلي ملخص عن بعض تقارير مراجعة الأداء والالتزام التي أجريت خلال عام 2010 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية التي قدمها الجهاز:

مؤسسة الرعاية الإجتماعية وشؤون القصر

قام الجهاز بإجراء تقييم استراتيجي وتنظيمي لمؤسسة الرعاية الإجتماعية وشؤون القصر وساعد المؤسسة في تطوير خطة عمل استراتيجية متعلقة بما يلي :

- فهم احتياجات وتوقعات الأطراف ذات العلاقة والمستفيدين.
- استراتيجية الاستثمار والأداء الاستثماري.
- القدرات في مجال إدارة الأصول والتخطيط المالي لدعم قرارات مصروفات الدخل.
- خدمات الرعاية الاجتماعية والتنسيق مع الجهات الاجتماعية الحكومية الأخرى.
- تحديد الرؤية والمهمة والتوجه الاستراتيجي ومستوى رضا الموظفين.
- القدرات المؤسسية والهيكل التنظيمي وعمليات التبادل الوظيفي.

التوصيات

اقترح الجهاز خطة عمل مفصلة لمدة عامين تتضمن أكثر من 20 مبادرة استراتيجية وتنظيمية. وتضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- الاستعانة بجهة متخصصة لإدارة الأصول وبناء إدارة استثمار محورية.
- تحويل الرعاية الاجتماعية إلى تلبية احتياجات القصر وإقامة الشراكات مع الجهات الاجتماعية ذات الأولوية.
- تحويل الاهتمام إلى المستفيدين ومحاولة فهم احتياجات القصر من خلال تقسيم هذه الاحتياجات وتحويل المهام الإدارية ونقل الموظفين إلى المهام التي تستدعي التعامل المباشر مع المستفيدين.
- إغلاق ثغرات الموارد البشرية من خلال الاستثمار في التدريب والتعيين وتحديد الحوافز لجذب الكوادر المتخصصة.
- تطوير الإجراءات والأدوات الأساسية لتمكين وتحسين الفعالية التنظيمية ولتبسيط العمليات.
- بناء أسس متينة لتكنولوجيا المعلومات وتطوير قواعد البيانات من خلال تحديد وتنفيذ متطلبات إدارة تكنولوجيا المعلومات.

مراجعة الالتزام بالتراخيص الطبية

شمل نطاق المراجعة أنشطة التراخيص الطبية في هيئة الصحة - أبوظبي للفترة الممتدة من يناير 2008 وحتى مايو 2010 وشملت أنشطة الإدارات المتعلقة بمنح التراخيص والتفتيش فقط وذلك بهدف:

- تقييم مدى إلتزام الهيئة بالقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة بالتراخيص الطبية في إمارة أبوظبي.
- تقييم مدى توافق إجراءات التراخيص في الهيئة مع الممارسات العالمية الرائدة.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- إجراء مراجعة استراتيجية لنظام الترخيص، والنظر في إنشاء جهة أخرى لتلعب دور مجلس الفحص الطبي.
- توحيد إصدار دليل وقواعد التراخيص الصحية لدى لجنة واحدة محددة.
- تطوير وتنفيذ نظام لإعادة تقييم المؤهلات الطبية بحيث يضمن ذلك تشجيع الأطباء على بذل الجهود لتحسين ممارساتهم وتطويرها.
- مراجعة لائحة العقوبات الحالية والنظر في فرض غرامات تصاعدية تصل الى وقف المنشآت عن العمل.

مراجعة الإلتزام بالتراخيص السياحية

شمل نطاق هذه المراجعة الفترة الممتدة من فبراير 2005 وحتى مارس 2010 فيما يتعلق بما يلي :

- تقييم مدى إلتزام هيئة أبوظبي للسياحة بالقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة بالتراخيص السياحية في إمارة أبوظبي.
- تقييم مدى توافق إجراءات التراخيص في الهيئة مع الممارسات العالمية الرائدة.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- إنشاء وتفعيل «لجنة إعادة النظر» لتنفيذ الدور المناط بها.
- تطوير دليل لتصنيف المطاعم والمنتجعات والاستراحات لضمان تصنيفها الملائم.
- زيادة وتيرة عمليات التفتيش للمواقع بهدف مراقبة أداء المنشآت السياحية.
- قصر تراخيص المرشدين السياحيين على الأشخاص المصرح لهم بالعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وإنشاء دليل محدث يشمل كافة المرشدين السياحيين العاملين في إمارة أبوظبي مع إيضاح لحالة تراخيصهم (صالحة أو غير صالحة)، واللغة (اللغات) التي يتقنونها وفئة الإرشاد التي ينتمون إليها (مواقع عامة أو محددة أو قطاعية).

مراجعة الالتزام بإجراءات الدعم الزراعي

قام الجهاز بتقييم إلتزام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية - قطاع الشؤون الزراعية بإجراءات دعم التسويق الزراعي واستيراد الأعلاف في إمارة أبوظبي خلال عام 2009

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- دراسة امكانية ضم جميع أنواع الدعم الزراعي والغذائي المقدم من حكومة أبوظبي لتكون ضمن صلاحيات ومسؤوليات وأعمال وإشراف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية حيث أن ذلك يتم حالياً عبر جهات مختلفة.
- وضع بروتوكولات لضمان الموافقة على الخطط الزراعية في سياق ووقت مناسبين.
- التنسيق مع لجنة الأمن الغذائي لضمان توافق العمليات مع الاستراتيجية المتفق عليها.
- القيام بحملات توعية للمزارعين حول الاستخدام السليم للمبيدات والموارد المائية وإدارة المحاصيل، الخ.
- تحديث كافة المعلومات المتعلقة بالمزارعين والأراضي والبايعين والحفاظ على قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتسهيل ودعم اتخاذ القرار على أسس فورية.

مراجعة الالتزام بإجراءات المشتريات التشغيلية والرأسمالية

خلال عام 2010، قام الجهاز بإصدار 9 تقارير حول مراجعة التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بالمشتريات حيث أصدر الجهاز 6 تقارير عن مراجعة الالتزام بإجراءات المشتريات الرأسمالية و3 تقارير عن مراجعة الالتزام بإجراءات المشتريات التشغيلية.

شمل نطاق هذه المراجعة ما يلي:

- تقييم درجة الالتزام في تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح من قبل الجهات الخاضعة.
- تحديد حالات عدم الإلتزام لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
- تقييم مدى توافق ممارسات المشتريات في الجهة مع الممارسات الدولية الرائدة، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لإجراء التحسينات.

بناء على أعمال مراجعة الالتزام تم اكتشاف عدد من المخالفات في الجهات الخاضعة والتي تم التحقيق فيها وإتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسؤولين عنها ومرتكبيها.

2.3.3 تقييم التدقيق الداخلي

خلال عام 2010، أصدر الجهاز 63 تقرير حول تقييم التدقيق الداخلي كإضافة للـ 34 تقييم التي أجريت في

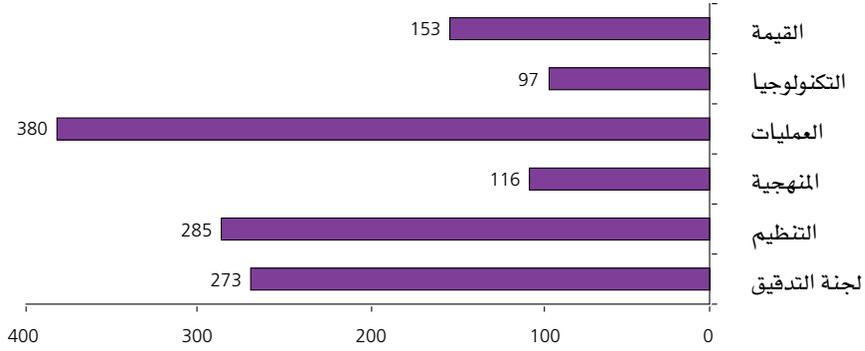
عام 2009 بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي بحاجة إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهات التي أسست فيها.

لقد تم تقييم وظائف التدقيق الداخلي إستناداً إلى 6 عناصر: لجنة التدقيق، منهجية التدقيق، الهيكل التنظيمي، عمليات التدقيق، تقنية المعلومات والقيمة.

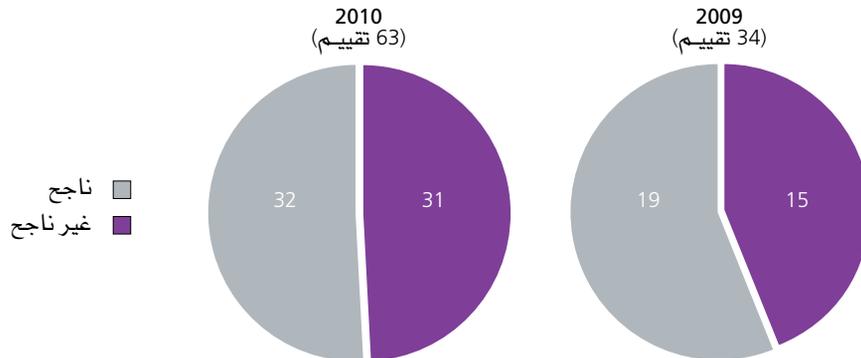
ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

قام الجهاز بإصدار 1,304 توصية من شأنها توضيح صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهات الخاضعة. وتماشياً مع منهجية الجهاز تم عرض النتائج النهائية لتقييم وظائف التدقيق الداخلي في الجهات المعنية حسب العناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها خلال التقييم.

الشكل البياني الآتي يوضح عدد التوصيات حسب كل عنصر:



من أصل 63 جهة خاضعة تم تقييمها في عام 2010، اجتازت 32 جهة متطلبات النجاح في معايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما لم تتجح 31 جهة، كما هو موضح في الشكل الآتي:



3.3.3 برنامج مكافحة الاحتيال

أنشأ الجهاز برنامج مكافحة الاحتيال لمساعدة الجهات الخاضعة في التصدي المسبق تجاه مكامن مخاطر الاحتيال والفساد والمخالفات «الاحتيال». يهدف البرنامج إلى توفير الدعم للجهات الخاضعة في العديد من المجالات مثل تطوير السياسات الخاصة بمكافحة الاحتيال، وإجراء تقييم لمخاطر الاحتيال، وتدريب الموظفين في تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال وقواعد السلوك المهني، وتطوير وتطبيق أساليب وأنظمة الإفصاح الخاصة بالتقارير السرية.

تقييم مخاطر الاحتيال

وضع الجهاز منهجية «تقييم مخاطر الاحتيال» التي سببها الجهاز والجهات الخاضعة في مرحلة التخطيط أو عند العزم على إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال كجزء من أعمال إدارة مخاطر الاحتيال. يهدف التقييم إلى مساعدة الجهات في تحديد نقاط الضعف في الرقابة، وتحديد الفجوات، ووضع الأولويات بالنسبة للرقابة المتعلقة بإدارة المخاطر. خلال 2010، قام الجهاز بتنفيذ 6 تقييمات لمخاطر الاحتيال ومراجعات مستقلة وقدم تحليلاً مفصلاً إلى جانب بعض التوصيات اللازمة لتحديد مكامن الاحتيال وتأثيرها المتوقع وذلك لتحسين سياسات النظام والإجراءات والعمليات في الجهات الخاضعة.

فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية المقدمة من الجهاز لعدد من الجهات الخاضعة:

1. وضع سياسة لمكافحة الاحتيال وقواعد للسلوك المهني والتي يتوجب على كافة الموظفين قراءتها والتوقيع على الالتزام بها سنويا.
2. وضع قواعد السلوك المهني للموردين في حالة زيادة القيمة التعاقدية عن حد معين.
3. وضع سياسة خصوصية البيانات من قبل الجهة توضح توقعاتها المتعلقة بخصوصية البيانات ومشاركة المعلومات السرية.
4. إجراء تدريب للتوعية بمخاطر الاحتيال لجميع الموظفين.
5. إجراء تقييم منفصل وشامل لمخاطر الاحتيال من قبل وحدة التدقيق الداخلي في الجهة.

4.3 مخرجات المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة

في عام 2010، أصدر الجهاز 19 تقرير في إطار هذه المجموعة من المخرجات. وتم تقديم عدد من التقارير إلى سموولي العهد من قبل رئيس الجهاز بشأن المسائل الناشئة من أعمال التدقيق التي أنجزها الجهاز خلال العام. ومن بين التقارير المقدمة في إطار هذه المجموعة تقرير المحاسبة السنوي الذي يقوم الجهاز بإصداره في الربع الأول من كل عام. كما قدم رئيس الجهاز عددا من التقارير لأعضاء المجلس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين في الحكومة.

المشورة والمساعدة

يقدم الجهاز المشورة والمساعدة بناءً على استلام خطاب أو طلب رسمي من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز. قدم الجهاز عددا من خدمات المشورة والمساعدة وأصدر تقارير حولها تتضمن توصيات بتحسينات في الاستراتيجية، والهيكل التنظيمي، والأداء في الجهة الخاضعة.

فيما يلي بعض الأمثلة على خدمات المشورة والمساعدة التي تم تقديمها خلال عام 2010 :

برنامج الحوكمة

بعد مراجعة الجهاز للإطار التشغيلي للحوكمة وتقديم توصياته، أنشئت لجنة الحوكمة بموجب القرار رقم (17) لعام 2010 الصادر عن المجلس التنفيذي للإشراف على تطوير وتنفيذ مبادئ وأطر الحوكمة التي أوصى بها الجهاز.

وتم تحديد 6 مجالات للحوكمة من المقرر أن تتولى هذه اللجنة التركيز عليها وهي:

- المشتريات
- الخدمة العامة
- المالية وإدارة الأداء
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتخطيط الموارد
- حوكمة المؤسسات العامة

وضع الجهاز الإطار التشغيلي لعمل لجنة الحوكمة، ودعم تطوير نطاق عمل مفصل للبرنامج، وساعد في التنسيق بين المشاريع المختلفة تحت لجنة الحوكمة. كما يقدم الجهاز الخبرة الفنية والمهنية والأبحاث ومشاركة المعرفة في مختلف مجالات الحوكمة بما في ذلك المشتريات والخدمة العامة والمالية والحوكمة لضمان التنفيذ الناجح لمخرجات البرنامج. علاوة على ذلك، يساعد الجهاز لجنة الحوكمة من خلال تطوير الإطار التشغيلي ووضع قواعد حوكمة المؤسسات العامة.

المشورة الفنية المحاسبية

أصدر الجهاز خلال العام المنصرم أوراق عمل محاسبية فنية للجهات الخاضعة في مواضيع محددة بهدف الارتقاء بجودة وفهم وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجهات المهتمة بهذا المجال في أبوظبي. كما قدم الجهاز النصح والمشورة في المواضيع المحاسبية في الجهات الخاضعة حيث أصدر 36 ورقة عمل محاسبية فنية في عام 2010. ويقوم الجهاز من خلال منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية بتقديم المشورة المحاسبية للجهات الخاضعة للتأكد من توافق المعالجات المحاسبية فيها.

التمثيل المحلي والدولي

يبحث الجهاز باستمرار عن فرص اكتساب المعرفة حول الممارسات العالمية التي من شأنها المساهمة في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية، لذلك يحرص الجهاز على التواصل مع المنظمات المحلية والدولية التي تلعب دوراً مماثلاً لدور الجهاز أو دور تنظيمي ورقابي في مجالات المساءلة والمحاسبة والتدقيق.

في عام 2009، حصل الجهاز على عضوية في المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين (IFIAR) وبذلك أصبح أول جهة في الشرق الأوسط تحصل على هذه العضوية، وفي عام 2010 استضاف الجهاز هذا المنتدى في إمارة أبوظبي وبذلك أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول بلد عربي يستضيف هذا المنتدى في نسخته السابعة وبحضور أكثر من 130 ممثل من أكثر من 30 دولة.

كما استضاف الجهاز وفود من مختلف المنظمات المحلية والدولية لتبادل المعرفة والإطلاع على أفضل الممارسات علاوة على حضور العديد من الفعاليات محلياً ودولياً مثل مؤتمر التدقيق السنوي الحادي عشر لمنطقة الخليج بتنظيم من جمعية المدققين الداخليين في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي عقد في أبوظبي، والاجتماع الثامن للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين (IFIAR) الذي عقد في مدريد، ومنتدى 2010 لمنظمي المحاسبة الدوليين الذي عقده الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي «ناسبا»، وقمة جدول الأعمال العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دبي حيث شارك رئيس الجهاز كعضو في مجلس جدول الأعمال العالمي المتعلق بمكافحة الفساد بعد توجيه دعوة رسمية له من المنتدى الاقتصادي العالمي للانضمام إلى عضوية هذا المجلس في أوائل عام 2010.

5.3 مخرجات المجموعة الرابعة: الفحص الخاص

خلال عام 2010، ورد للجهاز 33 بلاغ وشكوى من الجهات الخاضعة والجهات الأمنية والأفراد بالإضافة إلى إدارات داخلية في الجهاز مقارنة بعام 2009 الذي ورد فيه 12 بلاغ وشكوى. تم متابعة وفحص كافة هذه الشكاوي والبلاغات بحسب إجراءات الفحص الخاص التي وضعها الجهاز ووفقاً للائحة التحقيق والتأديب الصادرة عنه.

فيما يلي توضيح للإجراءات التي تم اتخاذها بعد فحص البلاغات والشكاوي الواردة:

م	الإجراءات المتخذة	2009	2010
1	إجراء تحقيق	3	5
2	إجراء فحص	8	9
3	حفظ لعدم الصحة أو لعدم الأهمية أو لعدم وجود المخالفة	1	16
4	إرسال لجهات أخرى - خارج إختصاص الجهاز	0	2
5	تقديم خبرة فنية بناءً على طلب جهة قضائية	0	1
	مجموع البلاغات والشكاوي الواردة للجهاز	12	33

تبين من تحقيقات الجهاز خلال العام 2010، إنطواء واقعتين ضمن البلاغات والشكاوي الواردة على وجود شبهة الجريمة الجزائية حيث تم إخطار النيابة العامة لإتخاذ إجراءاتها اللازمة.

هذا وقد تبين أيضاً من فحص البلاغات والشكاوي الواردة خلال العامين 2009 و 2010 أنها في مجملها تتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

- إستغلال وظيفي وتعارض المصالح.
- عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.
- الإهمال في إدارة وإنفاق المال العام.
- مخالفة قواعد السلوك المهني.

فيما يلي ملخص لأبرز التحقيقات الشاملة التي تم إجرائها خلال العام 2010:

الحالة الأولى

شكوى موظف بإحدى الشركات المساهمة العامة ضد أحد رؤساء الأقسام بإحدى الجهات الحكومية التي تتعامل مع شركته بحصول رئيس القسم على عمولات مالية بمبالغ تجاوزت 290 مليون درهم وبنسب تزيد عن 35% من التعاقدات المبرمة بين الجهة الحكومية والشركة.

وبإجراء التحقيقات تبين صحة الإدعاء مع إكتشاف مخالفات مماثلة مع شركات أخرى وتورط بعض المدراء من شركة المساهمة العامة مع موظف الجهة الحكومية لحصوله على تلك العمولات بدون وجه حق وقد انتهى الرأي بإخطار الجهة الحكومية لاتخاذ الاجراء التأديبي تجاه الموظفين المخالفين لديها.

كذلك تم إخطار النيابة العامة بالواقعة نظراً لإنطوائها علي شبهة الجريمة الجزائية حيث قامت النيابة بدورها بالتحقيق الجنائي وانتهت إلى إحالة المتهمين جنائياً للمحاكمة الجزائية.

الحالة الثانية

بلاغ جهة أمنية ضد وكيل جهة حكومية لتجاوز إختصاصاته الوظيفية من خلال إصدار قرارات تتعلق بأمور مالية بتكلفة تزيد على 580 مليون درهم، وقد تبين من فحص البلاغ عدم إختصاص هذا الوكيل بإصدار مثل هذه القرارات.

وأثناء الفحص قام المشكوي في حقه بالعدول عن قراره والغائه وبناءً عليه تم إخطار الجهة المعنية بنتائج الفحص.

الحالة الثالثة

بلاغ جهة أمنية ضد مدير عام أحد الجهات الحكومية بترسية المناقصات بطريقة مشبوهة وإسناد أعمال بالأوامر المباشرة بالمخالفة لقوانين ولوائح وإجراءات المناقصات.

وقد تبين من التحقيق قيام المشكوي في حقه وآخر بإرتكاب المخالفات المنسوبة إليهما وعدم أدائهما العمل المنوط إليهما بدقة وأمانة ولم يراعيا أحكام القانون والنظم واللوائح المتعلقة بالمشتريات والمناقصات وخالفا واجبات الوظيفة وقواعد السلوك المهني (بلغت تعاقدات الجهة عن فترة الفحص حوالي 700 مليون درهم).

الأمر الذي ترتب عليه إخطار الجهة الحكومية بمجازاة المخالفين تأديبياً وإخطار الجهة الأمنية ذات العلاقة بالتحري عن شبهة الجرائم الجزائية والتي قامت بدورها بإبلاغ النيابة العامة عن الواقعة.

6.3 مخرجات المجموعة الخامسة: مركز أداء للتدريب

في عام 2010، قام الجهاز بإعادة تصميم مجموعة المخرجات هذه لتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من مركز أداء للتدريب، وتم تصميمها بشكل متكامل بحيث يتم تأسيس مركز للتميز يلبى كافة الاحتياجات التدريبية بالإضافة إلى توفير نطاق متكامل من الخدمات التي من شأنها مواكبة المستجدات والتطورات وأفضل الممارسات العالمية.

فيما يلي المخرجات الرئيسية التي تم تحديدها ضمن هذه المجموعة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- المؤتمرات وورش العمل

1.6.3 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم مركز أداء للتدريب عدد من برامج التدريب للمساهمة في تأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين في الحكومة حيث تقدم هذه البرامج التدريب والدعم اللازم لمساعدة الملتحقين بها في الحصول على شهادات تدريبية مهنية متخصصة في مجالي المحاسبة والتدقيق مثل البرامج التأهيلية لإجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA) لمواطني الدولة.

ومن الجدير بالذكر أنه في أكتوبر عام 2010، تكللت المبادرة التي أطلقها الجهاز منذ عامين لاستضافة امتحان الزمالة الأمريكية لشهادة «المحاسب القانوني المعتمد» (CPA) في المنطقة وأبوظبي بالنجاح حيث أبلغ الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي «ناسبا» الجهاز بموافقته على إجراء هذا الامتحان العريق بعد مائة عام من تأسيسه خارج الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى، وأنه تم اختيار أبوظبي كأحد مواقع تقديم الإمتحان ويكون بذلك في متناول الجميع. وقد التحق بهذه البرامج التدريبية منذ تأسيسها 23 إماراتي وسيتم قبول 10 طلبات للالتحاق بها خلال عام 2011.

2.6.3 الأبحاث ومشاركة المعرفة

عمل الجهاز خلال عام 2010 على عدة مشاريع كان ضمنها مشاريع إحصائية ومرجعية ساهمت في تقديم أفكار جديدة للحكومة والجهات الخاضعة، وإصدار أوراق بحثية، وتطوير أنظمة جديدة لتحديد الإجراءات وحفظ المعلومات بشكل يسهل استخدامها والحصول عليها. أصدرت وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة في الجهاز أكثر من 120 بحث خلال عام 2010، تتضمن تقريرين إحصائيين رئيسيين، و4 أوراق بحثية، و10 أبحاث رئيسية.

أطلق الجهاز عدد من المبادرات لتمكين مشاركة المعرفة في الحكومة والجهات الخاضعة مثل:

بوابة المعرفة

في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق منصة لتبادل المعرفة لكافة الجهات الخاضعة. هذا وقد تم إطلاق الموقع الإلكتروني لبوابة المعرفة (<https://www.e-maarifa.ae>) رسمياً

من خلال إطلاق أول نافذة للتدقيق والمدققين الداخليين بعنوان "إدارة التدقيق - أبوظبي" كأحد المواقع ضمن بوابة المعرفة. يضم موقع «إدارة التدقيق - أبوظبي» معظم العاملين في وحدات التدقيق الداخلي في حكومة أبوظبي حيث وصل عدد أعضاء هذا الموقع إلى أكثر من 300 عضو من حوالي 65 جهة حكومية يتبادلون المعلومات والخبرات من خلال حلقات النقاش وأوراق العمل.

مجلة أداء الإلكترونية (ADAA Digest)

في عام 2010، تم إعادة هيكلة مجلة أداء الإلكترونية الشهرية التي يصدرها الجهاز حول المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية (عرفت سابقاً بـ IFRS Digest) لتشمل مواضيع عدة منها أهم مستجدات الجهاز، الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومجال المحاسبة، بالإضافة إلى تعاملات الجهات ذات الصلة، والمحاسبة المتعلقة بالتعاملات مع الجهات الحكومية، والتحويلات الغير مادية للأصول وغيرها من المواضيع. يتم إصدار هذه المجلة في صفحة واحدة فقط وتحمل الروابط المؤدية إلى مواقع ذات صلة وإصدارات أشمل للمواضيع المطروحة. تغطي مجلة أداء الإلكترونية العديد من المواضيع التي يهتم بها الجهاز في مجال المحاسبة. كما تم إطلاق مبادرة متخصصة للمساعدة فيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حيث يتم استلام طلب المساعدة والمشورة من داخل وخارج الجهاز حول تفسيرات وتوضيحات للمعايير والمستجدات وبناءً على ذلك يصدر الجهاز ورقة عمل موجهة إلى مقدمي الطلب المعنيين.

عالم الشفافية والمحاسبة

يصدر الجهاز شهرياً المجلة الإلكترونية «عالم الشفافية والمحاسبة» باللغة الانجليزية والتي تعنى بمواضيع مختلفة وأحدث الأبحاث في العديد من المجالات ذات الصلة.

أدلة الممارسات

أطلق الجهاز خلال عام 2010 دليلاً لأفضل الممارسات المتبعة في التدقيق الداخلي تحت عنوان «دليل التدقيق الداخلي» بهدف مساعدة وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة لتحسين الممارسات الإدارية وتوحيد منهجية العمل بناءً على أفضل الممارسات العالمية.

3.6.3 المؤتمرات وورش العمل

ينظم الجهاز المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تدرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه. وفيما يلي نبذة عن نشاطات الجهاز خلال العام 2010:

منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية

أطلق الجهاز هذا المنتدى الذي يجمع ممارسي مهنة التدقيق في مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في أبوظبي وبرئاسة مدير إدارة معايير المحاسبة والتدقيق في الجهاز حيث يتم مناقشة المشاكل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الحالية والمتوقعة. يهدف هذا المنتدى إلى توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

اجتماع وحدات التدقيق الداخلي

تم إقامة الاجتماع السنوي الثاني لوحدات التدقيق الداخلي في فبراير من عام 2010 بحضور رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ودار النقاش حول التحديات التي تواجه المهنة، والمنهجيات المتبعة، والقوانين واللوائح الداخلية، وتم تقديم قواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR)، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.

حلقات النقاش والورش

عقد الجهاز حلقة نقاش حول تقييم الإدارة المالية لأكثر من 60 ممثل عن الإدارات المالية في الجهات الخاضعة ليتم تقديم منهجية العمل وأهداف التقييم وفوائده كما تم فتح المجال لطرح التساؤلات حول جوانب التقييم المختلفة. استضاف الجهاز كذلك ورشتي عمل لممثلين من دائرة القضاء في أبوظبي حول خدمات الجهاز وتحديد الفحص الخاص.

7.3 خطة عمل 2011

سيقوم الجهاز بتنفيذ الخطة السنوية لعام 2011 وتقديم خدمات متنوعة تخدم احتياجات الأطراف ذات العلاقة بشكل عملي ومنظم كما هو موضح فيما يلي:

- إصدار 85 تقرير حول التدقيق والفحص المالي.
- إصدار 83 تقرير حول مراجعة الأداء والمخاطر.
- إصدار 20 تقرير حول دعم المحاسبة.
- إصدار 10 تقارير فحص خاص.
- تدقيق وإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي لإمارة أبوظبي.
- الانتهاء من جميع الخدمات ومنهجيات العمل المتعلقة بمجموعة مخرجات «دعم المحاسبة» ومجموعة مخرجات «مركز أداء للتدريب».
- توظيف 10 خريجين من مواطني الدولة.
- تحسين وتوحيد أسس إعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة بما يتفق مع طبيعة عمل الجهة الخاضعة وبحسب المعايير الدولية.
- معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال «منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية».
- الاستمرار في مساعدة الحكومة ولجنة الحوكمة في تطبيق الإطار التشغيلي للحوكمة الذي اقترحه الجهاز خلال عام 2009.
- الاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر الأعمال والاحتيايل وتطبيق قواعد الحوكمة.

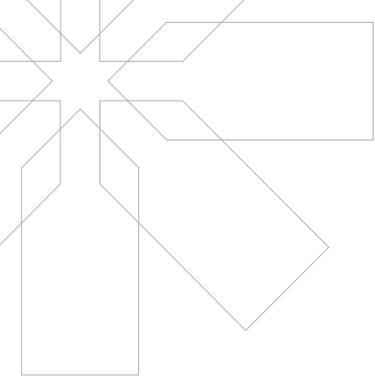
- التأكد من تطبيق الجهات الخاضعة لقواعد تنظيم تعيين مدققي الحسابات (SAAR).
- تعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة من خلال إصدار تقارير «تقييم الإدارة المالية».
- مراقبة المخرجات والنتائج التي لها علاقة بمؤشرات الأداء وذلك للتأكد من أنها تتفق مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة.
- الاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال التدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- تطوير بوابة المعرفة لتشمل عدد أكثر من النوافذ وتطوير النافذة الحالية «إدارة التدقيق – أبوظبي».
- إصدار دليل منهجية «تقييم مخاطر الاحتيال».
- الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الحكومية لتطوير إطارها الخاص لمكافحة الاحتيال.
- تحديد مكامن مخاطر الاحتيال المشتركة في الجهات الخاضعة ووضع التوصيات والحلول للتخلص منها.
- التطوير و المساعدة في طرق تطبيق السياسة الخاصة بمكافحة الاحتيال.

م	نوع التقرير	فعلي 2010	أهداف 2011
1	التدقيق والفحص المالي	96	85
2	مراجعة الأداء والمخاطر	83	83
3	دعم المحاسبة	19	20
4	الفحص الخاص	15	10
5	مركز أداء للتدريب	NA	NA
	إجمالي التقارير	213	198
	إجمالي التكلفة**	110,287,672	136,237,000

* تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض مجموعة المخرجات للسنة الحالية.
 ** التكلفة الاجمالية تمثل موازنة الجهاز (أهداف) والفعلي وفقاً للبيانات المالية المدققة للجهاز وتشمل تكلفة المخرجات الأخرى للجهاز.

الجزء الرابع

البيانات المالية المدققة لعام 2010



البيانات المالية المدققة لعام 2010

البيانات المالية المدققة لعام 2010

جهاز أبوظبي للمحاسبة
البيانات المالية
مع تقرير مدققي الحسابات
كما في 31 ديسمبر 2010

ممسون قانونيون
مسجلون برقم ١٢٦
الشارع ١١ - برج البيت
شارح حدائق
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +٩٧١ ٢ ٤١٧٤٤٠٠
فاكس: +٩٧١ ٢ ٤١٧٧٥٢٢
هاتف: +٩٧١ ٢ ٤١٧٢٢٢٢
www.ey.com/me

إرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى معالي رئيس جهاز أبوظبي للحسابات

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للحسابات (الجهاز)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010 وبيان الأداء المالي، و بيان التغييرات في حساب حكومة أبوظبي وبيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المرفقة.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات، وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للجهاز. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية تجبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في 31 ديسمبر 2010 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

إرنست ويونغ

بتوقيع:

أندريه كسباريان

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد 365

9 فبراير 2011

أبوظبي

جدول المحتويات

الصفحة

- | | |
|------|--|
| 1 | 1. بيان المركز المالي |
| 2 | 2. بيان الأداء المالي |
| 3 | 3. بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي |
| 4 | 4. بيان التدفقات النقدية |
| 5 | 5. بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية |
| 18-6 | 6. إيضاحات حول البيانات المالية |

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010

2009 درهم	2010 درهم	إيضاح	
			الأصول
			الأصول المتداولة
43,853,426	25,058,433	4	نقد في الصندوق ولدى البنوك
<u>7,858,146</u>	<u>7,952,158</u>	5	مدينون وذمم مدينة أخرى
<u>51,711,572</u>	<u>33,010,591</u>		
			الأصول غير المتداولة
5,991,753	4,716,435	6	ممتلكات وألات ومعدات (صافي)
<u>2,617,180</u>	<u>1,315,047</u>	7	الأصول غير الملموسة (صافي)
<u>8,608,933</u>	<u>6,031,482</u>		
<u>60,320,505</u>	<u>39,042,073</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
15,529,357	3,797,752	8	دائنون وذمم دائنة أخرى
<u>32,892,635</u>	<u>23,712,052</u>		حساب حكومة أبوظبي
<u>48,421,992</u>	<u>27,509,804</u>		
			الالتزامات غير المتداولة
11,898,513	11,532,269	9	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<u>60,320,505</u>	<u>39,042,073</u>		إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 9 فبراير 2011.



رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز



محمد سيف المهيري
مدير رئيسي - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان الأداء المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 درهم	2010 درهم	إيضاح	
			الإيرادات
103,057,049	109,180,583	11	المساهمة المالية من حكومة أبوظبي
<u>16,420</u>	<u>1,107,089</u>		إيرادات أخرى
			إجمالي الإيرادات
<u>103,073,469</u>	<u>110,287,672</u>		
			المصروفات
75,651,058	92,492,625		الأجور والرواتب ومزايا العاملين
3,357,972	2,588,251	9	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,004,178	4,175,396		الاستهلاك
<u>20,060,261</u>	<u>11,031,400</u>	10	المصروفات الإدارية والعمومية
			إجمالي المصروفات
<u>103,073,469</u>	<u>110,287,672</u>		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 درهم	2010 درهم	
40,949,684	32,892,635	الرصيد في 1 يناير
95,000,000	100,000,000	مساهمات مستلمة خلال العام
(103,057,049)	(109,180,583)	مساهمات محققة كإيرادات خلال العام
<u>32,892,635</u>	<u>23,712,052</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 درهم	2010 درهم	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التسويات غير النقدية
4,004,178	4,175,396	الاستهلاك
3,357,972	2,588,251	9 مخصص نهاية الخدمة للموظفين
(16,420)	(38,000)	أرباح بيع ممتلكات وألات ومعدات
1,284,367	(94,012)	(الزيادة) النقص في الدينون والذمم المدينة الأخرى
1,628,066	(11,731,605)	(النقص) الزيادة في الدائنون والذمم الدائنة الأخرى
(8,057,049)	(9,180,583)	النقص في حساب حكومة أبوظبي
<u>(1,574,482)</u>	<u>(2,954,495)</u>	9 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة
<u>626,632</u>	<u>(17,235,048)</u>	التشغيلية
		التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة
		الاستثمارية
(998,322)	(1,511,192)	6 شراء ممتلكات وألات ومعدات
(36,300)	(86,753)	7 شراء أصول غير ملموسة
<u>16,420</u>	<u>38,000</u>	عائدات بيع ممتلكات وألات ومعدات
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة
<u>(1,018,202)</u>	<u>(1,559,945)</u>	الاستثمارية
(391,570)	(18,794,993)	النقص في النقد وما يعادله
<u>44,244,996</u>	<u>43,853,426</u>	النقد وما يعادله كما في بداية السنة
<u>43,853,426</u>	<u>25,058,433</u>	4 النقد وما يعادله كما في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

الاختلافات (عجز) / فائض درهم	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة درهم	مبالغ الموازنة درهم	البيان 2010
			مقبوضات
36,237,000	100,000,000	136,237,000	المساهمة من حكومة أبوظبي
(1,069,089)	1,069,089	-	إيرادات من جهات غير خاضعة
35,167,911	101,069,089	136,237,000	إجمالي المقبوضات
			الباب الأول - رواتب ومصروفات الموظفين شاملة
1,774,579	83,586,691	85,361,270	الراتب الأساسي و العلاوات الأخرى
328,495	2,311,505	2,640,000	بدل رسوم دراسية
1,241,428	2,413,572	3,655,000	اشتراقات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد
1,011,749	2,588,251	3,600,000	مكافآت نهاية الخدمة
95,741	2,154,259	2,250,000	التأمين الصحي
2,311,917	708,083	3,020,000	تدريب الموظفين
835,852	290,878	1,126,730	مصروفات أخرى
7,599,761	94,053,239	101,653,000	أجمالي رواتب ومصروفات الموظفين / فائض الباب الأول
			الباب الثاني - مصروفات تشغيلية أخرى
816,963	483,037	1,300,000	أنعاب خدمات توظيف
9,083,551	2,076,449	11,160,000	أنعاب استشارية
1,812,300	3,652,700	5,465,000	إيجار المكاتب ومصاريف متعلقة أخرى
110,264	59,736	170,000	مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)
(74,984)	1,349,984	1,275,000	تشغيل وصيانة الحاسب الآلي و الأثاث ومعدات المكاتب
96,613	23,387	120,000	الكتب و الاشتراكات المهنية والعلمية
1,033,950	796,050	1,830,000	مصاريف الهوية المؤسسية و الإعلانات
749,979	1,090,021	1,840,000	سفر ومهمات رسمية
4,869,925	1,489,075	6,359,000	مصروفات أخرى
18,498,561	11,020,439	29,519,000	أجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى / فائض الباب الثاني
9,069,589	(4,004,589)	5,065,000	صافي المقبوضات (المدفوعات) التشغيلية
			الباب الثالث- المصروفات الرأسمالية
60,000	140,000	200,000	السيارات
(45,399)	695,399	650,000	الأثاث و معدات المكاتب
1,732,557	617,443	2,350,000	معدات الحاسب الآلي
441,650	58,350	500,000	تحسينات أماكن مستأجرة
1,278,247	86,753	1,365,000	أصول غير ملموسة
38,000	(38,000)	-	عائدات بيع ممتلكات وآلات ومعدات
3,505,055	1,559,945	5,065,000	أجمالي المصروفات الرأسمالية / فائض الباب الثالث
5,564,534	(5,564,534)	-	صافي المقبوضات (المدفوعات)

ملاحظة: يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة. حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأساس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي المعدل. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة والتسوية بين المبالغ المبينة في البيان أعلاه والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 15 بالبيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

1. عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة «الجهاز» هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 والذي يحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في الجهات العامة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر - شارع حمدان بن محمد ، ص.ب: 435 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بلغ عدد موظفي الجهاز 138 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 143 موظف).

2. أسس إعداد البيانات المالية 1.2 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (International Public Sector Accounting Standards-IPSAS). وفي حالة غياب معيار محاسبة دولي معين للقطاع العام ينطبق بشكل محدد على إحدى المعاملات، يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تلك المعاملات.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المتبعة متوافقة وثابتة من العام الماضي فيما عدا التالي ذكره:
معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 4 - آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - (المعدل) - يطبق اعتباراً من 1 يناير 2010، يقدم التعديل بشكل رئيسي إرشادات إضافية بشأن الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. وبما أن الجهاز لا يقوم بعمليات الاستثمار الأجنبي وأن عملة العرض لا تختلف عن العملة الرئيسية للجهاز، فإن تطبيق المعيار المعدل ليس له أي تأثير على بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي للجهاز.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2010

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 31 - الأصول غير الملموسة - يطبق المعيار الجديد اعتباراً من 1 أبريل 2011، ويقدم توجيهات شاملة بشأن التحديد، الاعتراف، القياس وإعداد الإفصاحات ذات الصلة للأصول غير الملموسة.

قامت الإدارة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 31 بأثر رجعي وبما إن الجهاز قد قام سابقاً بالاعتراف بالأصول غير الملموسة من خلال تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 38 «الأصول غير الملموسة»، فإن التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 31 ليس له أي تأثير على بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي للجهاز.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 24 عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية - لأغراض تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية على مستوى البيانات المالية، قام الجهاز طوعاً بتطبيق هذا المعيار منذ 1 يناير 2010. إن تطبيق هذا المعيار يتطلب عرض بيان إضافي وعدد من الإفصاحات الجديدة، حيث يتم عرض بيان مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية ضمن البيانات المالية والذي يوضح مقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة. إن تطبيق هذا المعيار يؤثر فقط على عرض البيانات المالية ولا يوجد أثر على بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي للجهاز.

لم يتم عرض معلومات المقارنة لبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية والإفصاحات المرتبطة به وذلك كما هو متاح حسب الفقرة 52 من المعيار 24.

3.2 التغييرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة وغير ملزمة التطبيق

لم يتم الجهاز بتبني المعايير الجديدة الصادرة أو المعدلة والمذكورة أدناه والتي لم يحن تاريخ نفاذها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 25 - إمتيازات الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 27 - الزراعة
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 - الأدوات المالية: العرض
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 30 - الأدوات المالية: الإفصاحات
- تحسينات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (نوفمبر 2010)

إن تطبيق تلك المعايير أو تعديلاتها والتحسينات في المعايير في المستقبل لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز، ولكن قد ينشأ عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والإيضاحات الإضافية أو المعدلة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2010

4.2 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

إن التقديرات والافتراضات الرئيسية المتعلقة بمنافع مستقبلية وغير المؤكدة في تاريخ المركز المالي والتي لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة بالبيانات المالية خلال السنة القادمة هي موضحة أدناه:

الانخفاض في قيمة المدينون والذمم المدينة الأخرى

يتم عمل تقدير لمبالغ المدينون والذمم المدينة الأخرى عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. يتم عمل هذا التقدير بشكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ غير الهامة، والتي إنقضت مواعيد إستحقاقها، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لمدة انقضاء الإستحقاق. وقد بلغ الرصيد الإجمالي للمدينون والذمم المدينة الأخرى كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغاً وقدره 7,952,158 درهم (2009: 7,858,146 درهم) ولم يتم تكوين مخصص للمدينون المشكوك في تحصيلها (2009: صفر).

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات

تحدد إدارة الجهاز الأعمار الإنتاجية المقدرة لممتلكاتها وآلاتها ومعداتنا بغرض احتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقدم. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مصروف الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة. وقد بلغ صافي القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغاً وقدره 4,716,435 درهم (2009: 5,991,753 درهم)

الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة

تحدد إدارة الجهاز الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة بغرض احتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المحتملة لأصل ما. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مصروف الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة. وقد بلغ صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في 31 ديسمبر 2010 مبلغاً وقدره 1,315,047 درهم (2009: 2,617,180 درهم).

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 تحقيق الإيرادات

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي: يتم إثبات المساهمة المالية من حكومة أبوظبي كإيرادات عند استلامها وفي حدود المصروفات السنوية، بعد خصم الإيرادات الأخرى خلال العام، ويتم إضافة المبلغ الزائد عن مصروفات السنة إلى حساب حكومة أبوظبي كإيراد مؤجل تحت بند الالتزامات المتداولة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

1.3 تحقيق الإيرادات (تتمة)

إيرادات الخدمات: يتم إثبات إيرادات الخدمات عندما يتم تقديم الخدمة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ المركز المالي.

2.3 ممتلكات وآلات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

سنوات	
4	السيارات
4	الأثاث والمفروشات
3	أجهزة الحاسب الآلي
4	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة
3	آلات وأجهزة ومعدات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد.

3.3 الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد المبلغ المرسل للأصل. وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما يكون المبلغ المرسل أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما يزيد المبلغ المرسل للأصل عن مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2010

4.3 المدينون والذمم المدينة الأخرى

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، ويتم عمل تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون هناك احتمال لعدم تحصيلها، كما تشطب الديون المدومة عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل.

5.3 الدائنون والذمم الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

6.3 مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الجهاز أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق.

7.3 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للوائح الموارد البشرية المعتمدة بالجهاز، كما يتم الإفصاح عنه كالتزامات غير متداولة، والتي تركز على أساس الإلتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمات جميع موظفي الجهاز بتاريخ البيانات المالية، وذلك باستثناء الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمطبق عليهم أحكام القانون رقم (2) لسنة 2000 (المعدل) بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته.

8.3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

9.3 المعاملات بالعملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي. ويتم تسجيل الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن بيان الأداء المالي.

جهاز أبوظبي للمحاسبة
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2010

4. نقد في الصندوق ولدى البنوك

2009 درهم	2010 درهم	
43,846,407	25,050,433	نقد في الصندوق ولدى البنوك
<u>7,019</u>	<u>8,000</u>	عهد نثرية
<u>43,853,426</u>	<u>25,058,433</u>	

5. مدينون ودمم مدينة أخرى

2009 درهم	2010 درهم	
1,638,655	2,289,779	مصروفات مدفوعة مقدماً
4,913,062	4,868,218	سلف وقروض موظفين
<u>1,306,429</u>	<u>794,161</u>	مدينون آخرون
<u>7,858,146</u>	<u>7,952,158</u>	

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2010

6. ممتلكات وآلات ومعدات

الإجمالي درهم	آلات وأجهزة ومعدات درهم	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة درهم	أجهزة الحاسب الآلي درهم	الأثاث والمفروشات درهم	السيارات درهم	
2010						
التكلفة:						
10,973,619	1,198,282	3,749,529	3,388,466	1,957,342	680,000	الرصيد كما في 1 يناير 2010
1,511,192	77,820	58,350	617,443	617,579	140,000	الإضافات
(125,000)	-	-	-	-	(125,000)	الاستبعادات
12,359,811	1,276,102	3,807,879	4,005,909	2,574,921	695,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010
مجمع الاستهلاك:						
4,981,866	671,854	1,161,653	1,925,793	616,224	606,342	الرصيد كما في 1 يناير 2010
2,786,510	284,708	943,442	986,064	503,246	69,050	استهلاك الفترة
(125,000)	-	-	-	-	(125,000)	الاستبعادات
7,643,376	956,562	2,105,095	2,911,857	1,119,470	550,392	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010
صافي القيمة الدفترية:						
4,716,435	319,540	1,702,784	1,094,052	1,455,451	144,608	كما في 31 ديسمبر 2010
2009						
التكلفة:						
11,623,618	790,996	4,843,738	3,411,802	1,897,082	680,000	الرصيد كما في 1 يناير 2009
998,322	407,286	17,875	512,901	60,260	-	الإضافات
(1,648,321)	-	(1,112,084)	(536,237)	-	-	الاستبعادات
10,973,619	1,198,282	3,749,529	3,388,466	1,957,342	680,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009
مجمع الاستهلاك:						
3,994,657	424,202	1,356,522	1,580,551	151,993	481,389	الرصيد كما في 1 يناير 2009
2,635,530	247,652	917,215	881,479	464,231	124,953	استهلاك الفترة
(1,648,321)	-	(1,112,084)	(536,237)	-	-	الاستبعادات
4,981,866	671,854	1,161,653	1,925,793	616,224	606,342	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009
صافي القيمة الدفترية:						
5,991,753	526,428	2,587,876	1,462,673	1,341,118	73,658	كما في 31 ديسمبر 2009

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

7. الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي		
2009 درهم	2010 درهم	
4,090,417	4,126,717	التكلفة:
<u>36,300</u>	<u>86,753</u>	الرصيد كما في 1 يناير
4,126,717	4,213,470	الإضافات
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
140,889	1,509,537	مجمع الاستهلاك:
<u>1,368,648</u>	<u>1,388,886</u>	الرصيد كما في 1 يناير
1,509,537	2,898,423	استهلاك العام
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
<u>2,617,180</u>	<u>1,315,047</u>	صافي القيمة الدفترية:
		كما في 31 ديسمبر

8. دائنون ودمم دائنة أخرى

2009 درهم	2010 درهم	
13,297,740	2,025,695	دائنون تجاريون
<u>2,231,617</u>	<u>1,772,057</u>	المصروفات المستحقة
<u>15,529,357</u>	<u>3,797,752</u>	

9. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2009 درهم	2010 درهم	
10,115,023	11,898,513	الرصيد كما في 1 يناير
3,357,972	2,588,251	المخصص المكون خلال السنة
<u>(1,574,482)</u>	<u>(2,954,495)</u>	مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة
<u>11,898,513</u>	<u>11,532,269</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2010

10. المصروفات الإدارية والعمومية

2009 درهم	2010 درهم	
726,661	1,090,021	سفر ومهمات رسمية
1,073,091	482,037	توظيف
12,295,551	2,364,293	الاستشارات
1,915,686	2,248,008	الإيجار
904,269	924,068	الهاتف والانترنت
1,607,855	1,163,765	صيانة الحاسب الآلي
1,537,148	2,759,208	مصروفات أخرى
<u>20,060,261</u>	<u>11,031,400</u>	

11. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات التي تتم مع حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاكاً رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان الأداء المالي فيما يلي:

حكومة أبوظبي

2009 درهم	2010 درهم	
<u>103,057,049</u>	<u>109,180,583</u>	مساهمة حكومة أبوظبي

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام. وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين، وبيان بعدد الموظفين الرئيسيين:

2009	2010	
13,684,063 درهم	13,445,415 درهم	رواتب ومكافآت
333,546 درهم	469,547 درهم	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الرئيسيين
9	9	عدد الموظفين الرئيسيين

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

12. الالتزامات والارتباطات

لا توجد التزامات رأسمالية متعاقد عليها كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 20,900 درهم).

13. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية 1.13 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في معدلات تغيير العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر العملات.

2.13 مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3.13 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة. يسعى الجهاز لتقليل المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالعملاء بوضع حدود إئتمانية للعملاء ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

14. القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على نقد وأرصدة لدى البنوك والمدينون والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الدائتتون والذمم الدائنة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها المرحلة حيث أن الأصول والالتزامات المالية ذات طبيعة قصيرة الأجل.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

15. بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1.15 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس نقدي معدل والذي يجمع بين أجزاء الأساس النقدي و أساس الاستحقاق، حيث إن الموازنة المعتمدة تشمل المصروفات التقديرية المتوقعة خلال العام بعد استبعاد المدفوعات الخاصة بالتزامات السنة السابقة فيما عدا مصروف نهاية الخدمة والذي يمثل قيمة المخصص المقدر تكوينه خلال السنة، كما يتم إعداد الموازنة باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات كما تغطي الموازنة الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس الفترة التي تغطيها البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وتم إدراجها ضمن الموازنة العامة لحكومة أبوظبي وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 1 جلسة 2010 / الصادر في 15 فبراير 2010.

2.15 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي المعدل. تم إعادة تنظيم المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي المعدل، كما تم إعادة تصنيفها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3.15 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت ببيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل.

4.15 «الإختلافات في الأساس» يحدث عندما يتم إعداد الموازنة المعتمدة بناءً على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. إن الجهاز يقوم بإعداد الموازنة بناءً على الأساس النقدي المعدل بينما يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق.

5.15 «الإختلافات في التوقيت» يحدث عندما تختلف فترة الموازنة عن فترة التقرير الظاهرة في البيانات المالية. لا يوجد اختلاف في التوقيت حيث أن فترة الموازنة هي مثل فترة البيانات المالية.

6.15 «الإختلافات في المنشأة» يحدث عندما يتم إغفال برامج أو أنشطة تشكل جزءاً من المنشأة التي يتم إعداد بياناتها المالية.

7.15 إن الإختلافات في العرض هي نتيجة الإختلافات في الشكل والتصنيف المعتمد لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

8.15 فيما يلي بيان بالتسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

الإجمالي درهم	التمويلية درهم	الاستثمارية درهم	التشغيلية درهم	2010
(5,564,534)	-	(1,559,945)	(4,004,589)	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
(12,231,064)	-	-	(12,231,064)	الاختلافات في الأساس
<u>(999,395)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(999,395)</u>	الاختلافات في المنشأة
<u>(18,794,993)</u>	<u>-</u>	<u>(1,559,945)</u>	<u>(17,235,048)</u>	المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية

9.15 إن المدفوعات الخاصة بالتزامات السنة السابقة هي مدرجة ضمن الإختلافات في الأساس بالإضافة إلى الفرق الناشئ عن مخصص نهاية الخدمة المكون والمدفوع خلال العام. إن تفاصيل الإختلافات في الأساس هي كالآتي:

التشغيلية درهم	2010
(11,864,820)	مدفوعات خلال العام خاصة بالتزامات السنة السابقة
<u>(366,244)</u>	الفرق الناشئ عن مخصص نهاية الخدمة المكون والمدفوع خلال العام
<u>(12,231,064)</u>	الإجمالي

10.15 الإختلافات في المنشأة يتمثل في مدفوعات قروض الإسكان للموظفين والمبالغ 999,395 درهم.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2010

11.15 تفسير الاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة

إن إجمالي فائض الموازنة البالغ حوالي 30 مليون درهم والمكون من الفائض الخاص بكل باب من أبواب الموازنة نتج عن التركيز على تخفيض الإنفاق خلال العام الحالي والذي يشمل تأجيل عدد من الأنشطة لفترات مستقبلية وتخفيض نفقات السنة الحالية والتوفير المتواصل في العقود المبرمة مع الموردين.

إن العجز غير الجوهرى الذي تم عرضه في موازنة التشغيل والصيانة ومصروفات مشتريات الأثاث والآلات نتج عن التوسع الذي تم في مقر الجهاز نتيجة الحصول على طابق إضافي وتجهيزه.

بناءً على الفائض المرحل والحالي وكذلك أرصدة النقد في الصندوق ولدى البنوك المتوفرة في بداية العام، فقد قام الجهاز بطلب مساهمة من حكومة أبوظبي بلغت 100 مليون درهم فقط مقابل الموازنة المعتمدة والبالغة 136,2 مليون درهم خلال عام 2010.

جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority

